تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين
دراسة نظرية تطبيقية: حالة مصر

دكتور/ رضا إبراهيم صالح

مجلة البحوث المحاسبية

الجمعية السعودية للمحاسبة .

العدد الثاني

من ص ١١٥ – ١٦٠.

رجب ١٤٢٣هـ، سبتمبر ٢٠٠٢م.

تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين
دراسة نظرية تطبيقية- حالة مصر

١- إطار البحث:
١-١ المقدمة:

لقد نشأت مشكلة فجوة التوقعات فى مهنة المراجعة نتيجة لعدم التطابق بين توقعات المجتمع الذى يشتمل جميع المستفيدين من خدمات المراجعة لما يجب أن تكون عليه مسئولية المراجعين، وبين مدى فهم المراجعين لحدود مسئولياتهم. فمن المعلوم أن هناك ثلاث أطراف أساسية معنية بخدمات المراجعة هى المراجع الخارجى والمنشأة موضوع المراجعة ومستخدمى تقرير المراجع، باعتباره المنتج النهائى لعملية المراجعة. وقد يكون لدى هؤلاء المستخدمون توقعات معينة تختلف عما تهدف إليه وظيفة المراجعة، مما يؤدى إلى اللبس وسوء الفهم وفقدان الثقة فى وظيفة المراجعة، والتى يعتمد عليها المجتمع لضمان مصداقية المعلومات المالية.

وتواجه مهنة المراجعة أزمة المسئولية والمصداقية وفقدان الثقة فى السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلى والعالمى ، بالشكل الذى أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين والمساهمين والرأى العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك، عن سبب عدم إعطاء المراجعين إشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات، مثال ذلك ما حدث فى شركات توظيف الأموال، وبنك الاعتماد والتجارة فى مصر، وأحدثها الاتهامات الموجهة ضد عملاقة التدقيق المحاسبى فى الولايات المتحدة الأمريكية "أرثر أندرسون" والتى تواجه دعاوى قضائية من جانب العملاء بسبب دورها كمدقق حسابات لشركة "أنرون للطاقة" والتى انهارت فى عام ٢٠٠١.

ولكى تتمكن مهنة المراجعة من الوفاء بوظيفتها فى المجتمع، فلابد أن يحافظ المراجعين على ثقة المستفيدين من خدماتهم. ويؤيد ذلك ما ورد بتقرير لجنة مسئوليات المراجع Commission on Auditor's Responsibilities(CAR) التى شكلها المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونين American Institute of Certified Public Accountants(AICPA)، بأن تلك الثقة تعتمد أساساً على الفهم المتبادل بشأن

المسئوليات المناسبة للمراجع، واعتقاد المستفيدين بأن تلك المسئوليات قد تم الوفاء بها، وذلك بعد شيوع الانتقادات الخطيرة الموجهة للمراجعين وازدياد الدعاوى القضائية المرفوعة ضدهم. وقد تم تكليف تلك اللجنة بدراسة ما إذا كانت هناك فجوة بين ما يتوقعه الرأى العام وبين ما يجب توقعه من المراجع فى حدود ما يستطيع إنجازه بدرجة معقولة، وخلصت اللجنة بعد دراسة مستفيضة وتفصيلية للأدلة المتاحة والبحوث ذات العلاقة إلى وجود تلك الفجوة، بمعنى ضخامة التوقعات لدى الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة بشكل يعجز المراجع عن القيام بها، مما يحتم ضرورة العمل على محاولة تضييق ومعالجة تلك الفجوة.(AICPA, 1978, xi)

ولقد أصدر مجلس معايير المراجعة(The Auditing Standard Board (ASB التابع للمعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) فى عام ١٩٨٨م سلسلة من معايير المراجعة من المعيار رقم ٥٣ إلى المعيار رقم ٦١ جميعها تختص بمعالجة الجوانب المختلفة لفجوة التوقعات. وفى محاولة لتقييم فعالية تلك المعايير فقد تبنى المعهد مؤتمراً سنة ١٩٩٣ م لمراجعة التطور الذى حدث فى فجوة التوقعات والقضايا المستقبلية المتعلقة بها، وخلص المؤتمر إلى استمرار الحاجة الماسة لبحوث مستقبلية فيما يتعلق بمعايير فجوة التوقعات. (AICP,1993) . وفيما يتعلق بمسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والتقرير عنها، فإن كل من المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA,1996) ومكتب المحاسب العام الأمريكى U. S. General Accounting Office (GAO, 1996) خلصا أيضاً إلى استمرار وجود فجوة التوقعات.

كما أصدر مجلس معايير المراجعة (ASB) المعيار رقم ٨٢ سنة ١٩٩٧ م بعد عقد تقريباً من صدور المعيار رقم ٥٣ لتوضيح مدى مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والتقرير عنها (SAS No.82,1997). وأقرت الدراسة التمهيدية التى أجراها المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونين سنة ١٩٩٨ م الحاجة العملية إلى إشراك مستخدمى التقارير والمهنيين فى وضع وتطوير معايير المراجعة، وأنه سوف تظل هناك حاجة لمزيد من التطوير فى مختلف أوجه المراجعة طالما ظلت هناك توقعات من جانب المجتمع لم يتم مقابلتها من جانب المراجعين (AICPA, 1998:4-5). كما صدر أخيراً معيار المراجعة المصرى رقم ٢٠٠ بشأن تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية،متضمناً العناصر الأساسية لتقرير مراقب الحسابات, وذلك ضمن معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٠م .

تأسيساً على ما سبق فأن هذا البحث يتناول بالدراسة مشكلة فجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين والمعايير التى تناولتها، وعوامل ظهور تلك الفجوة،ثم يقوم بعمل دراسة استطلاعية لمدى وجود فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين فى مصر ، وذلك عن طريق المقارنة المباشرة بين مدى فهم كل من المراجعين والمستثمرين لعناصر محددة فى تقرير المراجع، باعتبار أن هذا التقرير هو المنتج النهائى لعملية المراجعة، ويكاد يكون هو أداة الربط الوحيدة بين المراجع والأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة. وقد تم استخدام المستثمرين فى هذه الدراسة كممثلين لجمهور مستخدمى القوائم المالية باعتبارهم المستخدمين الأساسيين للقوائم المالية،والمستفيدين الرئيسين من خدمات المراجعة.

١-٢ هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مفهوم فجوة التوقعات فى المراجعة, وذلك من خلال الربط بين محتوى تقرير المراجع وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين, وتقييم مدى فهم كل من المراجعين والمستثمرين لبعض العناصر المحددة فى تقرير المراجعة،ومدى تلبية المراجعين لتوقعات المستثمرين، و أثر ذلك على وجود فجوة بين توقعات كل منهما وعوامل ظهور تلك الفجوة, وتقديم بعض الدلائل الميدانية عن مدى وجود فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين فى جمهورية مصر العربية, ودور مهنة المحاسبة والمراجعة فى محاولة تضييق تلك الفجوة, وذلك من خلال تطوير صياغة تقرير المراجعة فى ضوء نتائج الدراسة الميدانية وما ورد بالأدب المحاسبى والقواعد المنظمة لمحتوى تقرير المراجعة.

١-٣ أهمية البحث:

تبدو أهمية هذا البحث من خلال دراسة موضوع فجوة التوقعات فى المراجعة والتى تمثل جوهر الانتقادات الموجهة للمهنة، ومحاولة تضييق تلك الفجوة لبث الثقة والطمأنينة فى المعلومات المالية لمختلف الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة، وذلك عن طريق تصحيح التوقعات غير الواقعية لدى المستفيدين، ووضع مستويات معقولة للتوقعات ومحاولة تلبيتها من جانب المراجعين فى ضوء المعايير المهنية. وبالتالى تقليل الخلافات والمنازعات القضائية بين المهنة والمجتمع، حتى لا تترك المهنة نفسها فريسة للنقد من قبل

الرأى العام، وما يترتب على ذلك من التدخل الحكومى فى شئونها عن طريق فرض اللوائح والتشريعات من خارج المهنة والتى قد تتجاوز إلى حد بعيد ما يستطيع المراجع القيام به.

١-٤ منهج البحث:

فى إطار محاولة تحقيق أهداف البحث يتبع البحث المنهجين الاستقرائى والاستنباطى معاً وذلك بهدف استقراء وتصنيف أدبيات المراجعة والمعايير المهنية فى مجال تقرير المراجع وفجوة التوقعات فى مهنة المراجعة، ومحاولة استكشاف أسباب وجود تلك الفجوة وتقديم بعض الدلائل الميدانية عليها ، واستنباط الحلول الممكنة لمحاولة تضييق تلك الفجوة.

١-٥ تنظيم البحث:

فى ضوء مشكلة البحث وهدفه ومنهجه يتضمن تنظيم البحث مناقشة العناصر التالية:

٢- الإطار النظرى للبحث ويشتمل على النقاط التالية:

- مفهوم فجوة التوقعات.
- القواعد المنظمة لمحتوى تقرير المراجعة.
- الدراسات السابقة.

٣- الدراسة التطبيقية وتشتمل على النقاط التالية:

- متغيرات البحث.
- فروض البحث.
- مجتمع وعينة البحث.
- أداة البحث.
- أساليب التحليل الإحصائى.

٤- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

٥- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

٢- الإطار النظرى للبحث:

٢-١ مفهوم فجوة التوقعات:

لقد خلصت لجنة مسئوليات المراجعة (CAR) التى شكلها المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين والمعروفة باسم لجنة كوهين إلى وجود فجوة توقعات فى مهنة المراجعة، وأن سبب هذه الفجوة هو الاختلاف بين ما يتوقعه أو يحتاجه الجمهور وبين ما يمكن أو ينبغى أن يقدمه المراجع، حيث أن بعض المستخدمين لتقارير المراجعة قد يكون لديهم سوء فهم لطبيعة وظيفة المراجعة، خصوصاً فيما يتعلق بتقرير المراجعة غير المتحفظ الذى يصدره المراجع. حيث يعتقد بعض المستخدمين لتقارير المراجعة أن الرأى غير المتحفظ يعنى أن المراجع يضمن بصورة قاطعة سلامة الموقف المالى للمنشأة، كما يعتقد البعض الأخر أن المراجع يجب أن لا يقوم فقط بإعداد تقرير المراجعة، ولكن عليه أيضاً أن يفسر التقارير المالية إلى الحد الذى يستطيع المستخدم من خلاله تقييم مدى إمكانية الاستثمار فى المنشأة محل المراجعة. كما توصلت اللجنة إلى أن المستخدمين يتوقعون من المراجعين أن يتغلغلوا داخل أنشطة وعمليات المنشأة، وأن يعدوا تقارير عن أداء الإدارة، وأن يكتشفوا العمليات غير القانونية والاختلاسات. و خلصت اللجنة إلى عدم تلبية المراجعين لتوقعات المستخدمين فى تلك الأوجه، وحملت المسئولية عن تضييق تلك الفجوة على المراجعين ومختلف المهتمين بالقوائم المالية (AICPA,1978).

كما عرف كل من Guy & Sullivan فجوة التوقعات بأنها تشير إلى الاختلاف بين ما يعتقده مستخدمو القوائم المالية والجمهور عامة وبين المراجعين بشأن مسئوليات المراجعين، وجودة وفعالية أعمال المراجعة، وطبيعة علاقات المراجع مع عملاء المراجعة (Guy & Sullivan,1988 : 36) . ويعرفها Lee بأنها التباين بين ما هو متوقع أن يحققه المراجع وبين الأداء الفعلى له، حيث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلى للأعمال، وإخفاق المراجع فى أداء عمله بالشكل المطلوب (Lee, 1994 :30). كما عرفها باحثان آخران بأنها تعنى الفارق الجوهرى بين ما يتوقعه المجتمع من عملية المراجعة وما تقدمه مهنة المراجعة فعلاً للمجتمع (Chandler & Edwards,1996 : 4) .

يتضح مما سبق أنه رغم أن تعبير فجوة التوقعات قد أصبح مألوفاً لدى مستخدمى القوائم المالية، إلا أن هناك العديد من الزوايا التى تم النظر إلى فجوة التوقعات من خلالها، فالبعض

يستخدمها للإشارة إلى التباين فى الأداء المهنى للمراجعة من حيث الجودة ومعايير الأداء عما هو متوقع تحقيقها، كما يستخدمها البعض الأخر للتعبير عن الاختلاف بين المراجع والمجتمع فى نطاق واجبات ومسئوليات المراجعين كما تحددها القوانين والمنظمات المهنية المختلفة، بينما يستخدمها آخرون للتعبير عن الاختلاف فى فهم أهداف المراجعة بين المهنة والمجتمع .وبصفة عامة يرى الباحث انه يمكن تعريف فجوة التوقعات فى المراجعة بأنها الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون وبين ما ينبغى أو ما يتوقع أن يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم.

ويميل الباحث إلى تبنى التعريف السابق استناداً إلى التقييم الذى قدمه Porter لفجوة التوقعات فى المراجعة إلى المكونات التالية: (Porter,1993)

١- فجوة المعقولية: Reasonableness Gap وتنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع (المستفيدين من خدمات المراجعة) من المراجع إنجازه، وبين ما يستطيع المراجع إنجازه بصورة معقولة.

٢- فجوة الأداء: Performance Gap وتنشأ نتيجة التباين بين التوقعات المعقولة من جانب المجتمع (المستفيدين) لما يجب أن يقوم به المراجع وبين الأداء الفعلى للمراجع. ويمكن تقسيم فجوة الأداء إلى عنصرين هما:

أ- الفجوة بين المهام التى يمكن توقعها بصورة معقولة من المراجعين والمهام المطلوبة من المراجعين من خلال المعايير والإصدارات المهنية ويطلق عليها نقص المعايير Deficient Standards

ب- الفجوة بين المعايير المتوقعة للأداء للمهام الحالية للمراجعين والأداء الفعلى للمراجعين ويطلق عليها عدم كفاية أو قصور الأداء Deficient Performance

ويمكن توضيح مكونات فجوة التوقعات فى المراجعة فى الشكل التالى:

شكل رقم (١)

مكونات فجوة التوقعات فى المراجعة**

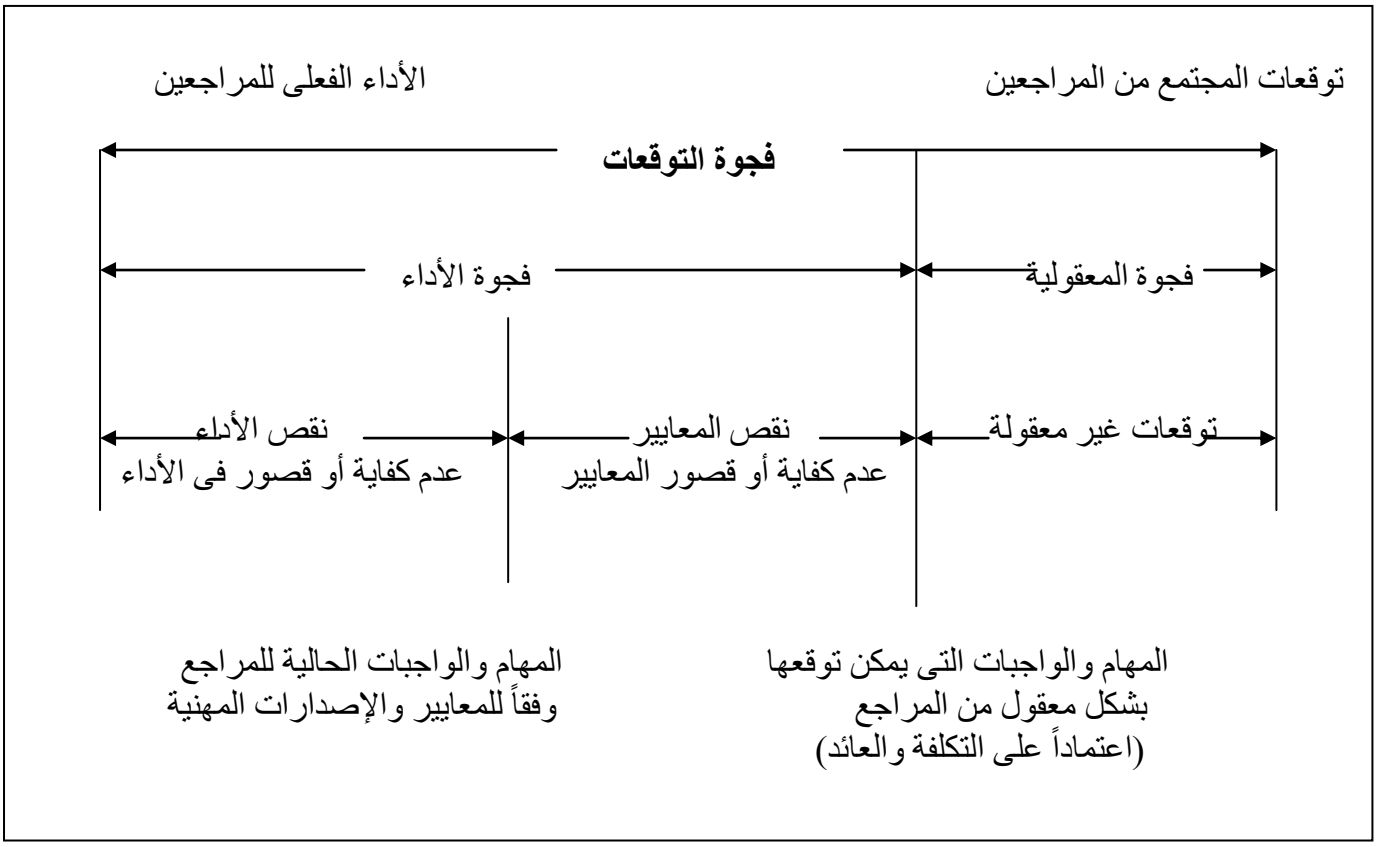

**المصدر:

Porter, Brenda, "An Empirical study of the audit Expectation performance Gap" Accounting and Business research, Vol. 24, No. 73, (1993) P. 50

٢-٢ القواعد المنظمة لمحتوى تقرير المراجع:

تشير الدراسات فى الآونة الأخيرة إلى تزايد الاهتمام حول واجبات المراجع فيما يتعلق بالعديد من القضايا التى تهم الأطراف المختلفة المستفيدة من خدماته، ونظراً لأهمية تقرير المراجع والدور المنوط به، فقد أصدرت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية المعايير

المتتالية المتصلة بإعداد هذا التقرير ومحتواه، كما أصدرت أيضاً النماذج التى يمكن أن يسترشد بها المراجعين حين إعدادهم لتقارير المراجعة.

٢-٢-١ القواعد المنظمة لمحتوى تقرير المراجع فى الدول الغربية:

أفرد المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونين ضمن معاييره العشرة للمراجعة، أربعة معايير لإعداد التقرير على النحو التالى(خاطر،الجندى، ١٩٩٨ :٢٢٩)

١- أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
٢- أن يبين التقرير تلك الظروف التى حالت دون تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها خلال الفترة الحالية، والتى تم تطبيقها فى الفترات السابقة.

٣ - يعتبر الإفصاح الوارد فى القوائم المالية كافياً ومناسباً وإلا أشار المراجع إلى خلاف ذلك فى تقريره.

٤- يجب أن يتضمن التقرير إما تعبيراً عن رأى المراجع فى القوائم المالية ككل، أو إشارة إلى عدم التمكن من إبداء هذا الرأى ،على أن يبين فى تلك الحالة أسباب ذلك.

وفى المملكة المتحدة يتطلب معيار إعداد التقرير الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز(ICAEWC,1989) ضرورة تحديد الأشخاص الذين يوجه إليهم التقرير، والنص صراحة على القوائم المالية التى تمت مراجعتها، كما يجب أن يشير المراجع إلى ما يلى:

- ما إذا كانت تمت مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة.

- ما إذا كان فى رأى المراجع أن القوائم المالية تعطى صورة صادقة وعادلة عن حالة المنشأة والأرباح والخسائر ومصادر واستخدامات الأموال.

وقد تعرض النموذج المختصر للتقرير فى المملكة المتحدة إلى العديد من الانتقادات حيث أوضحت لجنة أبحاث المراجعة Auditing Research Foundation (1989) والمنبثقة عن مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز مدى الحاجة إلى تقرير للمراجعة أكثر فعالية من النموذج المختصر للتقرير كأسلوب للتقريب بين وجهات النظر المتعارضة للأطراف المهتمة بالتقارير المالية وعملية المراجعة.

واعترافاً من الاتحاد الدولى للمحاسبيين The International Federation of Accountants (IFA) بأهمية تقرير المراجع والدور المنوط به، فقد أصدرت لجنة إجراءات المراجعة الدولية The International Auditing Practices Committee (IAPC) المنبثقة عن الاتحاد، المعيار رقم ١٣(ISA: 13) والذى تضمن تحديد شكل ومحتوى تقرير المراجع على القوائم المالية المنشورة، ويؤكد المعيار السابق على ضرورة أن يشتمل التقرير على رأى المراجع فى المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية، كما يجب أن يشير التقرير إلى:

- إعداد البيانات المالية وفقاً للسياسات والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، والاستمرار فى تطبيق نفس السياسات والمبادئ من فترة لأخرى.

- اتفاق المعلومات الواردة فى القوائم المالية مع التشريعات والمتطلبات القانونية.

- أن المعلومات المالية الهامة قد تم الإفصاح عنها بطريقة مناسبة.

ولقد أثار أسلوب التعبير عن رأى المراجع فى تقريره عن القوائم المالية للمنشأة جدلاً كبيراً فى الفكر المحاسبى ، وفى محيط مهنة المحاسبة والمراجعة منذ فترة طويلة وحتى الآن. فقد كان التعبير السائد فى المملكة المتحدة هو أن القوائم المالية تعطى صورة حقيقية وصحيحة True and Correct عن الحالة المالية للمنشأة وأرباحها، إلى أن عُدلت الصياغة قليلاً بعد ذلك فى قوانين الشركات البريطانى وأصبحت أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تعطى صورة صادقة وعادلة True and Fair View ، وذلك بعد أن تبين المشرع أن كلمة صحيح تؤكد على الدقة الحسابية والتى على الرغم من أهميتها ، فإن كلمة حقيقى تتضمن أيضاً نفس المعنى، كما أن عبارة صحيح تعتبر فرعية بالنسبة للحاجة إلى العدالة فى هذا الشأن. (McEnroe,Martens,1998)

كما كان التعبير السائد فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا هو أن القوائم المالية تعطى صورة حقيقية وصحيحة عن الحالة المالية للمنشأة وأرباحها، قبل أن يحل محله تعبير" تعرض بعدالة" Present Fairly السائد حالياً. ويرجع السبب فى هذا التحول إلى اعتراف مهنة المراجعة فى تلك الدول، بأنه لا يمكن أن يوجد قوائم مالية صحيحة تماماً وتصور المركز المالى الحقيقى للمنشأة وحقيقة نتائج أعمالها. (Guy & Sullivan, 1998) . أما استخدام عبارة (حقيقية وصحيحة) فى مجال المحاسبة والمراجعة فقد يكون استخدام خاطئ ، نظراً لأن القوائم المالية قد لا يكون من الممكن أن تكون صحيحة تماماً أو ثابتة يقيناً بلا شك. ولعل السبب فى ذلك يرجع لاحتوائها على الكثير من التقديرات المحاسبية التى تعتمد على الاجتهادات الشخصية للمحاسبين، مثل تقدير قيمة المخزون والأصول المعنوية والاستهلاكات والاحتياطيات والمخصصات المختلفة، وكذلك وجود العديد من البدائل المحاسبية التى تعطى نتائج مختلفة لمعالجة بعض بنود القوائم المالية والتى يستطيع المحاسب أن يختار أياً منها. كما أن المراجعون يعتمدون على عمل خبراء ومثمنين فى أحيان كثيرة، بالإضافة على أن أدلة وقرائن الإثبات التى يعتمد عليها المراجعين فى تكوين آرائهم عن القوائم المالية، غالباً ليست حاسمة أو قاطعة (Conclusive) فى طبيعتها وإنما هى مجرد أدلة مقنعة (Persuasive) . (IAPC, 1980,ISA 1 Para. : 9)

ولقد كان المعنى المقصود بعبارة تعرض بعدالة هو موضوع منشور معيار المراجعة رقم ٥ الصادر عام ١٩٧٥ فى الولايات المتحدة الأمريكية والمعدل بمنشور معيار المراجعة رقم ٤٣ الصادر سنة ١٩٨٣ (AICPA, SAS 5 as amended by SAS 43, 1983) حيث أكد هذا المنشور على أهمية التقدير المهنى للمراجع أثناء قيامه بعملية المراجعة وكتابة التقرير بنتائجها. كما فسر هذا المنشور تلك العبارة عن طريق مطالبة المراجع قبل أن يبدى رأيه عن القوائم المالية بأنها (تعرض بعدالة) أن يقدر مدى توافر المعايير التالية فى تلك القوائم:

- القواعد المحاسبية التى تم اختيارها وتطبيقها مقبولة قبولاً عاما .

- القوائم المالية تتضمن الإيضاحات المتممة لها، وأنها تعطى المعلومات المناسبة.

- البيانات التى تحتوى عليها القوائم المالية قد تم تبويبها بطريقة مناسبة ومقبولة.

- القوائم المالية تعكس بشكل مناسب الأحداث والعمليات فى حدود عملية مقبولة.

ويرى الباحث أن التفسير المقدم فى منشور معيار المراجعة رقم ٥ والمعدل بالمعيار رقم ٤٣ لعبارة تعرض بعدالة يمثل تحد كبير للمراجعين فى الحكم على عدالة القوائم المالية، كما أن المرونة فى استخدام كلمة (بعدالة) Fairly والتى لا يمكن تحديد معناها إلا عن طريق الحكم الشخصى للمراجع هو سر قوتها فى مجال الحكم على القوائم المالية. فاستخدام كلمة بعدالة يجيز وجود بعض الأخطاء غير الهامة فى القوائم المالية مع إمكانية الحكم عليها بصفة عامة بأنها تعبر بعدالة عن الأحوال المالية والاقتصادية للمنشأة بشكل عام، كما تعنى أن القواعد المحاسبية التى تم إعداد القوائم المالية على أساسها متفق عليها بشكل عام، ومناسبة فى ظل الظروف المحيطة، ويتم تطبيقها من سنة لأخرى بطريقة ثابتة. وبالتالى فإن استخدام هذه العبارة قد يسمح بالتقريب المناسب بين وجهة نظر المستثمرين ومستخدمى تقرير المراجع والتقارير المالية بشكل عام من جهة والمراجعين من جهة أخرى، مما يؤدى إلى زيادة فعالية الاتصال بين المراجعين ومستخدمى تقارير المراجعة، مع ضرورة الربط بين تلك العبارة وبين القواعد المحاسبية المتعارف عليها.

٢-٢-٢ القواعد المنظمة لمحتوى تقرير المراجعة فى مصر:

ومما يؤكد اهتمام دستور مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر بأهمية تقرير المراجع ودوره، أشارت (المادة الثانية عشر من دستور مهنة المحاسبة والمراجعة، بدون تاريخ) إلى بعض من محتويات هذا التقرير على النحو التالى:

- توضيح مدى المراجعة، وفى حالة عدم أداء مراجعة تفصيلية يشير المراجع إلى أن مراجعته تمت بطريقة الاختبارات.

- أن يوضح التقرير التغيرات التى حدثت فى الأسس التى تؤثر تأثيراً ذا بال على الحسابات الختامية أو الميزانية محل التقرير سواء من حيث الشكل أو النتيجة.

- فيما عدا البنوك وشركات التأمين، يجب على مراقبى الحسابات أن يشيروا فى تقاريرهم إلى كل إجراء اتخذته إدارة المنشأة أثناء العام قد يكون من شأنه تكوين احتياطى سرى"كامن " أو استعماله كلياً أو جزئياً.

- أن تكون التحفظات - إن وجدت - والتى يتضمنها تقرير مراقب الحسابات واضحة، سهلة الفهم ، وتمكن من معرفة وجهة نظر المراقب على الحسابات.

- يعتبر التحفظ الوارد فى التقرير كافياً، إذا وضع لقارئه الأساس الذى يتيح الاستزادة فى البحث عن أمر معين إذا رغب.

وفى هذا الخصوص قد أشارت إرشادات المراجعة المصرية إلى ضرورة قيام المراجع بإبلاغ الإدارة بما يتراءى له من ملاحظات فضلاً عن تقريره الأساسى على القوائم المالية، حتى ولو كانت تلك الملاحظات غير هامة نسبياً مما لا يستدعى إدراجها ضمن تحفظات تقرير المراجع أو حتى كفقرة إيضاحية به، ومن أمثلة تلك الملاحظات التى وردت بإرشادات المراجعة المصرية، أنه يجب على المراجع إبلاغ الإدارة دورياً بما تكشف له، إذا اعتقد بوجود غش حتى إذا كان تأثير هذا الغش على المعلومات المالية غير هام (المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين،١٩٩٧: إرشاد المراجعة رقم ١١ فقرة ١٨)

وفى إطار ما تشهده مهنة المحاسبة والمراجعة من تغيرات وتطورات لكى تناسب وتلائم المستجدات الاقتصادية ، أشار رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أن التطورات التى يشهدها الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة، تحتم توافر قوائم وبيانات مالية معدة وفقاً لمعايير محاسبية محددة، بحيث تعطى صورة صادقة وعادلة عن المراكز المالية. على أن تكون تلك القوائم قد تم مراجعتها وإبداء الرأى على محتوياتها وفقاً لمستويات مهنية تتمشى مع المستويات المعمول بها عالمياً. وأن الارتقاء بمهنة المراجعة إنما يستلزم ضرورة توحيد صيغ تقارير المراجعة، مع جعلها واضحة ومعبرة عما قام به المراجع من أعمال وما انتهى إليه من رأى، مما يسهل فهم تلك التقارير من قبل مستخدميها.(حسن ، ١٩٩٩)

ولقد أصدر المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين إرشاد المراجعة رقم ١٣ ، والذى أشار فى جانب منه إلى ضرورة أن يحتوى تقرير مراقب الحسابات على البيانات الأساسية مثل عنوان التقرير وذلك للتفرقة بينه وبين أى تقارير أخرى ترفق مع القوائم المالية، والجهة الموجه إليها التقرير، والقوائم المالية التى تمت مراجعتها، والإشارة إلى معايير المراجعة والأساليب المتبعة، ورأى المراجع فى القوائم المالية، وتوقيعه وعنوانه وتاريخ التقرير. وفيما يتعلق بفقرة رأى المراجع فيجب أن يبين التقرير بوضوح مدى تعبير القوائم

المالية عن المركز المالى ونتائج الأعمال، وأن يستخدم المراجع الصيغ التالية للتعبير عن رأيه بأن القوائم المالية "تعطى صورة صادقة وعادلة" أو "تعبر بعدالة". ويجب أن يوضح تقرير المراجع أن رأيه قد بنى وفقاً للمعايير المحاسبية التى تبناها سواء محلية أو دولية ، ويفترض أن المراجع قد أتبع معايير المراجعة الخاصة بالبلد التى يبينها عنوانه ما لم ينص على خلاف ذلك فى التقرير.(المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ، ١٩٩٧)

واستجابة لما ورد من توصيات وإرشادات بشأن ضرورة توحيد صيغ وأساليب تقرير المراجعة, فقد صدر معيار المراجعة المصرى رقم ٢٠٠ بخصوص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية, وذلك ضمن معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٠ م, متضمناً العناصر الأساسية لتقرير مراقب الحسابات وبالترتيب التالى: (معيار المراجعة المصرى رقم ٢٠٠ :١١-١٥)

(ا) – عنوان التقرير (ب) – الموجه إليهم التقرير

(جـ)- فقرة إيضاحية أو مقدمة وتتضمن:

- تحديد القوائم المالية التى تمت مراجعتها

- تحديد مسئولية كل من إدارة المنشأة ومراقب الحسابات.

(د) – فقرة النطاق التى تصف طبيعة عملية المراجعة وتتضمن:

- الإشارة إلى معايير المراجعة المصرية

- وصف العمل الذى قام مراقب الحسابات بأدائه

(هـ) – فقرة الرأى على القوائم المالية:

حيث يجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات رأياً صريحاً عما إذا كانت القوائم المالية " تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة" عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية, وما إذا كانت هذه القوائم تتفق مع ما يتصل بمراجعته من القوانين واللوائح المصرية.

(و)- أى متطلبات أخرى إلزامية (ط)- توقيع مراقب الحسابات

(ح)- عنوان مراقب الحسابات (ز)- تاريخ التقرير

واعترافاً من المشرع المصرى بأهمية تقارير المراجعة ودورها والقرارات التى يمكن أن تتخذ بناءً على المعلومات والآراء الواردة بها، تضمن قانون الشركات ولائحته التنفيذية القواعد المتصلة بمحتوى تقرير المراجع والبيانات التى يجب أن يشتمل عليها. وفى هذا الصدد نصت المادة ١٠٦ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على وجوب أن يشتمل تقرير المراجع على البيانات الآتية:

- ما إذا كان المراقب قد حصل على المعلومات والإيضاحات التى يرى ضرورتها لأداء مأمور يته على وجه مرضى.

- ما إذا كان من رأيه أن الشركة تمسك حسابات ثبت له انتظامها، وفى حالة وجود فروع للشركة لم يتمكن من زيارتها ما إذا كان قد اطلع على ملخصات وافية عن نشاط هذه الفروع، وبالنسبة للشركات الصناعية ما إذا كانت تمسك حسابات تكاليف ثبت له انتظامها.

- ما إذا كانت قد وقعت أثناء السنة المالية مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون على وجه يؤثر على نشاط الشركة أو فى مركزها المالى، وذلك فى حدود المعلومات والإيضاحات التى توافرت لديه وفقاً لأحكام هذه المادة.

- ما إذا كان من رأيه فى ضوء المعلومات والإيضاحات التى قدمت إليه أن هذه الحسابات تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها، وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن أرباح الشركة أو خسائرها عن السنة المالية المنتهية.

كما أشار الملحق رقم ٣ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أنه على مراقب الحسابات أن يقوم بالمراجعة الشاملة للميزانية، وذلك حتى يتمكن من إبداء رأيه فيما يلى:

- إذا كانت الميزانية قد تم إعدادها طبقاً للنظم المحاسبية المتعارف عليها، بصفة منتظمة من سنة إلى أخرى، وبما يتفق مع طبيعة عمل الشركة.

- نتائج الأعمال والوضع المالى للشركة وجميع البيانات الظاهرة بالميزانية مترابطة مع بعضها البعض، ومتفقة مع ما حصل عليه المراقب من معلومات.

- أنه قد تم الإفصاح بطريقة مناسبة عن البيانات والمعلومات الظاهرة بالميزانية.

- عدم مخالفة بيانات الميزانية للقوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بالشركة ونشاطها.

رأى مراقب الحسابات عن الميزانية، نتيجة لكافة الاختبارات التى قام بها والمراجعة الشاملة للميزانية.

وفيما يتعلق بتقارير مراقبى الحسابات من أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات، فقد نصت المادة ١٨ من القانون ٤٤ لسنة ١٩٨٨ بخصوص الوحدات الواردة فى البند ٢ من المادة ٣ من القانون بأن تتضمن هذه التقارير:

- الملاحظات التى أسفرت عنها المراجعة وما أُتخذ بشأنها.

- ما إذا كان قد تم الحصول على البيانات والإيضاحات التى رأى مراقب الحسابات ضرورة الحصول عليها.

- ما إذا كانت الميزانية والحسابات الختامية تعبر بوضوح عن حقيقة المركز المالى للوحدة وعن حقيقة فائضها أو عجزها فى نهاية العام.

- طريقة الجرد والتقويم التى اتبعتها الوحدة ومدى التحقق من سلامتها وموافقتها للإجراءات والأصول المرعية، كما ينبغى الإشارة فى التقرير إلى كل تغير يطرأ على أسس وطرق الجرد والتقويم، وأثر ذلك على نتائج الحسابات.

أما عن شركات المساهمة التى تطرح أوراق مالية فى اكتتاب عام، فقد أشارت المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٩٢، والصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣، على أن يقوم مراقبو الحسابات بإعداد تقاريرهم عن نشاط الشركة ونتائج الأعمال والقوائم المالية لها ومراجعة حساباتها وفقاً للأحكام الواردة بهذه اللائحة وطبقاً لمعايير المحاسبة وقواعد المراجعة الدولية.

٢-٣ الدراسات السابقة:

على الرغم من الإصدارات العديدة الخاصة بتقرير المراجع من جانب المنظمات المهنية، إلا أن محتواه وصياغته وطبيعة الرأى الذى يرد به وأثر ذلك الرأى على مستخدمى القوائم المالية وتقرير المراجع كانت جميعها محور العديد من الدراسات والبحوث. فقد اهتمت بعض هذه الدراسات بالتعرف على دور تقارير المراجعة فى تحسين عملية الاتصال بين المراجعين ومستخدمى القوائم المالية، بينما اهتم البعض الآخر بالتعرف على توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة بخصوص مسئوليات المراجعين ومحاولة تحقيقها، كما اهتمت دراسات أخرى بالتعرف على تأثير التعليم المهنى المستمر على تضييق تلك الفجوة.

ففى دراسة عن محتوى التقرير أوضحت أن التقرير المعتاد للمراجع يجب أن يشتمل على سبعة أجزاء رئيسية على النحو التالى: (Arenas & Loebbecke ,1997)

- عنوان التقرير.
- تحديد لمن يوجه التقرير.
- فقرة المقدمة.
- فقرة النطاق.
- فقرة الرأى.
- اسم وعنوان المكتب.
- تاريخ التقرير.

وتعد فقرة الرأى هى آخر فقرة فى تقرير المراجع، والتى يستخدمها للإشارة إلى النتائج التى توصل إليها فى نهاية عملية المراجعة. وتعتبر هذه الفقرة من أهم فقرات التقرير، الأمر الذى جعل البعض يطلق على تقرير المراجع مصطلح رأى المراجع Auditor's Opinion . (Arenas & Loebbecke ,1997)

وفى دراسة عن صياغة تقرير المراجعة والمصطلحات التى يستخدمها المراجع للتعبير عن رأيه حدد (Holt & Moizer, 1999) بعض العوامل المرتبطة بالمعانى الخاصة بكل من مصطلحى الصدق والعدالة Truth & Fairness . فبالنسبة للعدالة يقصد بها اتفاق القوائم المالية مع الأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة متضمناً الإفصاح المناسب والكافى عن البيانات المالية والسياسات المحاسبية المطبقة، كذلك اتفاقها مع متطلبات العقد الابتدائى والنظام الأساسى واللوائح المعمول بها بالمنشأة، وكافة متطلبات القوانين المنظمة

لأعمال المنشأة. أما بالنسبة للصدق فيقصد به أن تكون القوائم المالية ذات مصداقية بحيث لا تحتوى على تحريف أو تشويه متعمد للبيانات التى تتضمنها، كما أنها خالية من أى حذف أو إغفال لبيانات تكون لها أهميتها فى التعبير عن المركز المالى الحقيقى أو نتائج أعمال المنشأة.

وفى إطار الدراسات التى قامت باستطلاع آراء الفئات المهتمة بتقرير المراجع فقد أجرى كل من (Epstein & Geiger ,1994) دراسة لاستطلاع وجهة نظر المستثمرين فى التأكيدات الواردة بتقرير المراجع، واستخلصا وجود فجوة كبيرة بخصوص تلك التأكيدات. فبينما يشير ٥١% من المستثمرين الذين تم استقصاء أراءهم إلى اكتفائهم بالتأكيد المعقول من جانب المراجع على عدالة القوائم، أشار نحو ٤٧% إلى حاجتهم إلى تأكيد مطلق من جانب المراجع بعدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء المؤثرة. ولتخفيض هذه الفجوة أكد الباحثان على ضرورة إعادة النظر فى دور مهنة المراجعة وطبيعة الرأى فى تقرير المراجع.

وفى نفس الاتجاه استخلص (Gibson et al., 1993) ضرورة إيجاد أرضية مشتركة بين المراجع من جهة وعملاؤه ومستخدمى تقرير المراجعة من جهة أخرى، بخصوص تحديد أهداف وطبيعة عملية المراجعة، ومسئوليات كل من الإدارة والمراجع، على أن يضمن ذلك فى تقرير المراجع صراحة.

كما تم إجراء دراسة أخرى بهدف التعرف على توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة فيما يتعلق بمسئوليات المراجعين ومحاولة تحقيقها, حيث أوضحت هذه الدراسة أن مستخدمى القوائم المالية لديهم توقعات غير معقولة بخصوص مسئوليات المراجعين عن اكتشاف الغش و التصرفات غير القانونية. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة توعيتهم بمسئوليات المراجعين و حدود عملية المراجعة, ودرجة التأكد الذى يمكنهم توقعه بمعقولية من مراجعة القوائم المالية (Gay et al., 1997)

وفى نفس الاتجاه يقرر (Zeune,1997) فى دراسته أن رفض المراجعون لقبول مسئولية الحماية من الغش والتلاعب أدى إلى فجوة توقع بين مهنة المراجعة ومستخدمى القوائم المالية، كما أوصت الدراسة أن أحد وسائل تضييق فجوة التوقعات هو قبول المراجعين مزيداً من مسئولياتهم الإيجابية فى البحث عن الحماية من الغش والتلاعب.

كما تناول Humphrey وآخرون دراسة فجوة التوقعات فى المملكة المتحدة، وذلك اعتماداً على استقصاء بريدى للوقوف على معتقدات وتصورات مستخدمى القوائم المالية حول الأمور المرتبطة بفجوة التوقعات. ولقد كان من أهم النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسة التأكيد على الوجود الفعلى لفجوة التوقعات فى المملكة المتحدة ، والوقوف على العديد من الأسباب التى تتعلق باختلاف وجهات النظر بين المراجعين ومستخدمى القوائم المالية حول طبيعة المراجعة والمهام الحالية للمراجعين والدور المرتقب منهم، كما قدمت الدراسة بعض المقترحات الخاصة بتضييق تلك الفجوة. (Humphrey, et al., 1992)

كما قام كل من Humphrey & Benau بإجراء دراسة مقارنة للتوقعات والأداء فى المراجعة فى كل من المملكة المتحدة وأسبانيا باعتبار أن الدولتان تمتلكان منظمات مهنية مميزة فى المراجعة. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود فجوات فى التوقعات بين الدولتين بين المراجعين والمد راء الماليين ومستخدمى القوائم المالية، غير أن فجوة التوقعات كانت أقل فى أسبانيا عنها فى المملكة المتحدة.(Benau & Humphrey, 1992)

وفى دراسة أخرى قام بها (Sweeney,1997) لتوقعات مستخدمى القوائم المالية الخاصة بمدى مساهمة المراجع فى جودة المعلومات التى تحتويها القوائم المالية, توصل الباحث إلى أن هذه التوقعات تكون غالباً مختلفة مع توقعات المراجعين، وخلصت الدراسة إلى وجود اختيارين لدى المهنة لمعالجة فجوة التوقعات:

- محاولة تعليم المجتمع مضمون وأهداف عملية المراجعة.

- تغيير طبيعة وظيفة المراجعة للوفاء بتوقعات مستخدمى القوائم المالية.

وقد أوضحت الدراسة أن الفشل فى علاج فجوة التوقعات قد يؤدى إلى فرض نظم أو تدخلات على المهنة من خارجها.

واهتمت إحدى الدراسات بالتعرف على تأثير التعليم المهنى لطلاب مرحلة البكالوريوس بكلية التجارة على فهمهم لتقارير المراجعة، وواجبات ومسئوليات المراجعين، وقد أوضحت النتائج أنه قد ترتب على التعليم المهنى تغير كبير فى تصورات الطلاب، وخلصت إلى أن هذا التعليم المهنى قد يعتبر منهج فعال لتضييق فجوة التوقعات فى المراجعة. واقترحت

إجراء المزيد من البحوث للتعرف على نوعية ومحتوى التعليم المطلوب لتوعية مستخدمى القوائم المالية بخصوص طبيعة وأهداف المراجعة. (Monroe & Woodliff, 1993)

كما توصلت دراسة أخرى ألى أن جوانب الاختلاف بين مستخدمى القوائم المالية ذوى المعرفة Sophisticated Users والمراجعين، كانت أقل من جوانب الاختلاف بين مستخدمى القوائم المالية الذى لا تتوافر لديهم تلك المعرفة والمراجعين، وقد اقترحت الدراسة التعليم كوسيلة لتحسين مستوى المعرفة لمستخدمى القوائم المالية بهدف تضييف فجوة التوقعات. (Monroe & Woodliff, 1994)

أما عن الدراسات التى أجريت فى مصر وتناولت الربط بين تقرير المراجع وفجوة التوقعات فى المراجعة فهى أيضاً عديدة ومختلفة الأغراض والأهداف.

ففى إحدى الدراسات (شاهين ، ١٩٨٧) تناول الباحث دراسة الاستجابة السلوكية لتقرير المراجع، واستخلص النتائج التالية:

- التشابه الكبير بين القواعد المتعلقة بتقرير المراجع فى قانون الشركات المصرى، وقانون الشركات البريطانى، مع تأثر صيغ التقرير المختلفة بالنموذج البريطانى، على الرغم من الاختلاف بين طبيعة وثقافة المستثمر البريطانى والمستثمر المصرى.

- الاعتراضات العديدة على أسلوب صياغة التقرير وبصفة خاصة لكونه مصاغاً بأسلوب "رمزى مهنى" يصعب فهمه على كثير من غير المتخصصين.

- أن التحفظات التى ترد فى تقرير المراجع تؤثر سلباً على سلوك المستخدمين تجاه المنشأة ، مما قد يؤثر على أسعار الأوراق المالية لتلك المنشأة.

وفى دراسة أخرى بخصوص تقييم جودة المراجعة المالية للجهاز المركزى للمحاسبات للشركات التى تم تخصيصها، انتهى الباحث إلى عدة نتائج تتعلق بتقرير مراقب الحسابات منها: (يوسف، ١٩٩٧)

- عدم التزام بعض مراقبى الحسابات بإعداد تقرير المراجعة بما يتفق مع الصياغة الواردة بمعايير المراجعة الدولية الحديثة، وبما يتفق مع معايير المراجعة المتعارف عليها.

- قيام بعض المراجعين بإصدار تقرير متحفظ دون الكشف عن التحفظات التى على أساسها تم إصدار مثل هذا التقرير، مع النص بالتقرير على أنه تم إخطار المنشأة بالملاحظات المتعلقة بتلك القوائم المالية.

- الإشارة فى فقرة الرأى إلى ما سبق إيضاحه من تحفظات ، بينما لا يتضمن التقرير سوى بعض الإيضاحات التى لا تمثل تحفظات جوهرية.

- تضمين التقرير لبعض الملاحظات المتعلقة بتقييم أداء المنشأة محل المراجعة، وليس لها علاقة بمركزها المالى ونتائج أعمالها.

كما تناولت دراسة أخرى (خليل ، ١٩٩٨) أثر تقرير المراجع المطول على زيادة وعى وإدراك مستخدمى القوائم المالية بنطاق ومسئوليات وواجبات مراقب الحسابات، وانتهى الباحث إلى أن التقرير المطول لمراقب الحسابات كان له أثر إيجابى على تصورات قارئ القوائم المالية وتقرير المراجعة ـ سواء المتخصص أو غير المتخصص ـ عن طبيعة المراجعة وأهدافها، وإن كان هذا التأثير قد اختلف بعض الشىء تبعاً لكون المستخدم متخصصاً فى الأمور المالية والمحاسبية. كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن وجود تقريرين من مراقب الحسابات أحدهما مختصر والآخر مطول على نفس القوائم المالية لم يتضمن تأثيراً إيجابياً على إدراك القارئ وتصوراته عنه فى حالة وجود التقرير المطول وحده.

وتناولت دراسة(السقا, ١٩٩٧) مشكلة فجوة التوقعات فى المراجعة بهدف تحديد نوع وأسباب ونطاق فجوة التوقعات فى المملكة العربية السعودية, ومن أهم النتائج التى خلصت إليها الدراسة, تقديم تعريف أكثر شمولاً لفجوة توقعات المراجعة وتعيين الهيكل الافتراضى لها, وتوفير دليل ميدانى بوجود فجوة توقعات فى بيئة المراجعة بالمملكة العربية السعودية،كما قدمت الدراسة تفسيراً لطبيعة وأسباب فجوة التوقعات فى ضوء أوضاع المهنة ومعايير المراجعة السعودية. وأوصت الدراسة بأهمية استكمال وتعجيل إصدار باقى معايير المراجعة السعودية وتطويرها بما يتمشى مع تطور حاجات وتوقعات الأطراف المستفيدة والمعنية بخدمات المراجعة.

وفى دراسة عن دور مهنة المحاسبة والمراجعة فى بث الثقة والطمأنينة فى المعلومات المالية المقدمة لهيئة سوق المال، اقترحت تلك الدراسة تحسين وتطوير تقرير مراقب الحسابات وعلى الأخص فى النواحى التالية: (إبراهيم، ١٩٩٨)

- مراعاة أن يكون تقرير مراقب الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المنتفعين بها بصورة حقيقية وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير فى إطار الفروض العلمية لنظرية الاتصال.

- مراعاة أن يفصح المراجع فى تقريره عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتقيد بها، وإظهار المعلومات التى تؤثر على دلالة القوائم المالية، وإبراز جوانب الضعف إن وجدت فى أنظمة الرقابة الداخلية.

وتناولت دراسة أخرى إطاراً مقترحاً لمحتويات تقرير المراجعة التفصيلى، اقترح فيها الباحث (حجازى، ١٩٩٩) العناصر الأساسية والفرعية التى يجب أن يتضمنها التقرير التفصيلى لمراقب الحسابات اعتماداً على ما ورد فى معايير المراجعة الدولية والأمريكية والبريطانية، وكذلك إرشادات المراجعة المصرية، مع الأخذ فى الاعتبار أوجه الاتفاق بين العناصر التى أشارت إليها تلك المعايير والإرشادات. وتوصلت الدراسة إلى إطار محدد من العناصر التى يجب أن يشتمل عليها تقرير المراجعة التفصيلى على النحو التالى:

- الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية، وقد تم تبويب تلك الملاحظات إلى مجموعتين رئيسيتين أحدهما خاصة بالخطة التنظيمية للمنشأة والأخرى خاصة بحماية أصول المنشأة.

- الملاحظات المتعلقة بنتائج المراجعة الدورية، وما يندرج تحتها من ملاحظات متعلقة بالمراجعة المستندية، والمراجعة الحسابية، ومراجعة صحة القيد والتوجيه المحاسبى، والترحيل للدفاتر والسجلات المحاسبية.

- الملاحظات الخاصة بتحقيق عناصر القوائم المالية، وما يندرج تحتها من ملاحظات خاصة بمدى حصول المراجع على البيانات اللازمة لأغراض المراجعة، ومدى اتفاق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وما إذا كانت القوائم المالية تعطى صورة صادقة وعادلة عن المركز المالى ونتائج الأعمال،ومدى مقدرة المنشأة على الاستمرار فى المستقبل.

وتناولت دراسة (راضى,١٩٩٩) تشخيص فجوة التوقعات فى المراجعة والحلول المقترحة, وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- عدم القدرة على استبعاد فجوة التوقعات أو حتى تضيقها من خلال المحددات النظامية أو الإلزامية لمعنى المراجعة ومسئوليات المراجع, وذلك لأن مفهوم المراجعة يخضع للتفاوض والتغيير, نظراً لأن الممارسة الاجتماعية ملازمة لعدم الاستقرار والثبات.

- أن البعد التعليمى والإعلامى فقط لن يكون له تأثير ملموس فى تضييق فجوة التوقعات, إلا إذا كان ذلك من خلال خطة استراتيجية شاملة لتضييق فجوة التوقعات.

- وقدمت الدراسة إطاراً استراتيجياً شاملاً لتضييق فجوة التوقعات ينطوى على أربعة عوامل متداخلة ومتكاملة هى:

١- دراسة توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة، وتوسيع مسئوليات المراجع.

٢- زيادة فاعلية الاتصال فى بيئة المراجعة, وتنمية البعد التعليمى والإعلامى عن دور المراجع ومسئولياته.

٣- تدعيم استقلال المراجع.

٤- تفعيل الدور الذى تلعبه المنظمات المهنية فى تنظيم ورقابة المهنة.

وباستعراض أهم ما جاء بالأدب المحاسبى وما تناوله بعض الباحثين من دراسات وبحوث بخصوص تقرير المراجع وفجوة التوقعات، ، فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن تقرير مراجع الحسابات، وعلى ضوء الدور المنوط به تحقيقه، كان مثار اهتمام العديد من المنظمات العلمية والمهنية والتشريعات، بأن أصدرت العديد من المعايير المتعلقة بإعداده، وهى معايير متشابهة إلى حد كبير، كما أصدرت النماذج الواجب الاسترشاد بها لإعداد هذا التقرير.

- أن النموذج المطول للتقرير، قد أصبح له الغلبة فى الممارسة الجارية فى الغرب، وذلك على ضوء ما يحققه هذا النموذج من تحسن واضح وملموس فى إدراك مستخدميه.

وقد انتهت دراسة أجريت فى مصر، خليل(١٩٩٨) على هذا النموذج إلى نفس النتائج تقريباً.

- اختلاف الباحثين فيما بينهم ـ خاصة فى مصر ـ بخصوص ما يجب أن يشتمل عليه تقرير المراجع، ففى الوقت الذى يعترض فيه البعض على تضمين التقرير لبعض الأمور المتعلقة بتقييم الأداء، يؤكد البعض الآخر على الحاجة إلى تضمين التقرير المعلومات التى توضح مدى تنفيذ أهداف المنشأة، وإبراز جوانب الضعف ـ إن وجدت ـ فى نظام الرقابة الداخلية.

- وجود فجوة ما بين توقعات كل من المستثمرين ومستخدمى التقرير بصفة عامة من جهة، ووجهة نظر المراجعين من جهة أخرى بخصوص دور ومسئوليات كل من الإدارة والمراجع عن القوائم المالية، وطبيعة التأكيدات والرأى الذى يرد فى التقرير.

- على الرغم من أن تعبير فجوة التوقعات قد أصبح مألوفاً فى مهنة المراجعة إلا أن مسببات تلك الفجوة لم يتم الاتفاق عليها بشكل قاطع فى معظم الدراسات وتختلف تلك المسببات من بيئة إلى أخرى وعلى حسب درجة تقدم المنظمات المهنية ودور المراجعة فى المجتمع ودرجة استقلال المراجع ومسئوليته عن اكتشاف الأخطاء والغش فى المراجعة ومدى وجود اتصال فعال فى بيئة المراجعة.

٣- الدراسة التطبيقية:

يتناول هذا الجزء متغيرات وفروض البحث، والمجتمع والعينة، والأداة والأساليب الإحصائية المستخدمة،وتحليل النتائج على النحو التالى:

٣-١ متغيرات البحث:

نتيجة للاختلاف بين فهم العديد من مستخدمى تقرير المراجعة، لطبيعة ودور مهنة المراجعة، وبين مدى إدراك المراجعين لهذا الدور توجد العديد من القضايا المطروحة فى أدب المراجعة، والتى ينتج عنها فجوة توقعات فى مهنة المراجعة. وسوف يتم التعبير عن تلك الفجوة بالمتغير التابع فى هذا البحث، وفيما يلى تحليل لأهم تلك القضايا ومدى تأثيرها والتى تمثل المتغيرات المستقلة أو المفسرة لتلك الفجوة ، فى محاولة لإيجاد نوع من الفهم المشترك بين معدى هذا التقرير وهم المراجعين ومستخدميه من المستثمرين:

١- أسلوب التعبير عن الرأى فى تقرير المراجع:

يجب أن يتضمن تقرير المراجع أما تعبيراً عن رأى المراجع فى القوائم المالية ككل أو إشارة إلى عدم إمكانية إبداء الرأى مع بيان أسباب ذلك. ومن العبارات الشائعة الاستخدام بين المراجعين للتعبير عن رأى المراجع فى تقريره، والتى تثير الجدل حول معناها تلك العبارة الشهيرة "تعرض بعدالة" وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً،أو "تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة" طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، فالمستفيدون من تقرير المراجعة يفهمون هذه العبارة عادةً من وجهة نظرهم على أنها تأكيد من المراجع وموافقة منه على أن القوائم المالية صحيحة تماماً وخالية من أى أخطاء، وتصور الواقع الاقتصادى للمنشأة. ويؤكد (Harris & Marxen, 1997) على أن استخدام عبارة "تعبر بوضوح"Present Fairly للتعبير عن رأى المراجع فى تقرير المراجعة هو أسلوب مهذب، ولكنه فضفاض عملياً، ويظل الأمر متروكاً للتقدير الشخصى للمراجع فى ضوء الخبرة المهنية والظروف المحيطة بكل حالة. وبالتالى فإذا كان المستثمرون والمستفيدين من تقرير المراجع بصفة عامة يفهمون هذه العبارة بشكل مختلف عن مفهوم المراجعين لها، وإذا كان المراجعين لا يدركون مفهوم هذه العبارة لدى المستثمرون والأطراف المستفيدة من تقاريرهم، فإنه يمكن القول فى هذه الحالة أن هناك فجوة فى التوقعات بين المراجعين ومستخدمى تقارير المراجعة ناتجة عن التباين فى فهم المصطلحات المستخدمة فى التقرير.

٢-المراجع كضامن لدقة القوائم المالية:

هناك اعتقاد خاطئ لدى بعض مستخدمى تقرير المراجعة بشأن دور المراجع فى المجتمع، فالعديد من مستخدمى القوائم المالية التى خضعت للمراجعة، يعتقدون أن التقرير النظيف يدل على أن المراجع يضمن دقة القوائم المالية محل المراجعة. وباستقصاء الدراسات والبحوث السابقة، تبين وجود اختلاف بين توقعات مستخدمى تقرير المراجعة وبين معايير الأداء المهنى وموقف المنظمات المهنية لضمان المراجع لدقة القوائم المالية. وفى هذا الصدد أكدت إرشادات المراجعة الصادرة عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين، على أن رأى المراجع يساعد فى إثبات وبناء الثقة والمصداقية فى المعلومات المالية (إرشادات المراجعة، إرشاد رقم١ : ١)، ويختلف ذلك إلى حد بعيد عن ضمان دقة المعلومات المالية.

ويبدو أن توقعات مستخدمى القوائم المالية فيما يتعلق بضمان المراجع لدقة القوائم المالية ليست واقعية وتتجاوز ما يستطيع المراجع أدائه، وذلك نظراً لصعوبة تحقيق ذلك عملياً بسبب فعالية تكلفة عملية المراجعة، والتى تتطلب أن تكون الخدمات التى يقدمها المراجع نتيجة عملية المراجعة ذات فعالية فى تكلفتها، بالإضافة إلى أن المتطلبات القانونية والمعايير المهنية تتطلب من المراجع إبداء رأيه عن عدالة القوائم المالية وليس دقتها. ومما يؤكد ذلك تبنى المنظمات المهنية للمراجعة قيام المراجع بإجراء عملية المراجعة على أساس العينات الإحصائية لتقديم أعلى ضمان ممكن بأقل تكلفة ممكنة.(مصطفى ، ١٩٩٤)

مما سبق يتضح أن توقع المستفيدين من خدمات المراجعة ضمان المراجع لدقة القوائم المالية يساهم فى وجود فجوة المعقولية التى سبق الإشارة إليها، وذلك نظراً لكون توقعات المستفيدين من تقرير المراجع فى هذا الخصوص تتسم بعدم المعقولية.

٣- استقلال المراجع والمصادقة على القوائم المالية:

يعتبر استقلال المراجع أحد أهم القضايا التى حظيت باهتمام كبير فى مهنة المراجعة، فهو يشكل مبدأ أساسياً لوظيفة التصديق التى يؤديها المراجع، كما أنه يعتبر أحد المعايير العامة لمهنة المراجعة، ومن ثم يمثل حجر الزاوية بالنسبة لتلك المهنة. فهو مصدر الثقة التى يوليها مستخدمى القوائم المالية لتلك القوائم، ويعتمدون علي ما تشتمل عليه من بيانات ومعلومات فى اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ومتى تعرض استقلال المراجع للشك اهتزت الثقة فى القوائم المالية التى تحمل تصديقه عليها، وأصبح من الصعب الاعتماد عليها فى اتخاذ قرارات سليمة، وحيث أن قيمة تقرير المراجع تستمد عادةً من ثقة مستخدميه فى المعلومات التى يشتمل عليها.

وقد حظيت العلاقة بين المراجع وعميل مكتب المراجعة بالكثير من المناقشات فى الأدب المحاسبى فيما يتعلق بوظيفة المصادقة على القوائم المالية، وهل تنحصر مسئولية المراجع فقط تجاه المنشأة محل المراجعة باعتبارها العميل الذى يقوم بدفع أتعاب عملية المراجعة، أم أن هذه المسئولية تمتد لتشمل جميع من يستفيد من خدمات المراجعة ويعتمد على تقرير المراجع فى اتخاذ قراراته. ولقد وصفت المحكمة الأمريكية العليا The US Supreme Court وظيفة المراجعة فى إحدى القضايا المعروضة عليها مثل "وظيفة كلب الحراسة العام" Public Watchdog Function . وأوضحت المحكمة أيضاً انه

إذا كان المستثمرون سوف يدركون أن المراجعين يعتبرون مدافعين فقط عن عملائهم،اللذين يقومون بدفع أتعاب عملية المراجعة، فإنه من المحتمل أن تفقد وظيفة المراجعة أهميتها. وبالرغم من ذلك فإن هيئة المحكمة تعتقد أن هذا الوصف قد يكون غير عملى لوصف طبيعة العلاقة بين المراجع والعملاء، وذلك لعدم اقتناع هيئة المحكمة بأن المجتمع هو عميل حقيقى للمراجع. (The Public Oversight Board (POB), 1994: 17)

وفيما يتعلق بمسئولية المراجع عن فحص نظام الرقابة الداخلية فيعد من متطلبات معايير المراجعة، إبلاغ الإدارة عن جوانب القصور المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية المطبق فى المنشأة محل الفحص. ويجب على المراجع عند دراسته لنظام الرقابة الداخلية، أن يقوم باكتشاف بيئة الرقابة والتى تتمثل فى التصرفات والإجراءات والسياسات التى تعبر عن سلوك الإدارة واتجاهاتها بالنسبة لأهمية الرقابة على جميع أنشطة المنشأة، للتحقق من سلامتها والحفاظ على أصولها من السرقة والاختلاس. (Cox & Wichman ,1992).

ومن أهم إجراءات واختبارات الرقابة الداخلية، الاستفسار من موظفى المنشأة، وفحص المستندات والسجلات والتقارير، والملاحظة المباشرة لتطبيق سياسات وإجراءات معينة للرقابة الداخلية، ويمكن استخدام خرائط التدفق أو قوائم الاستقصاء أو جداول القرارات فى هذا الشأن (الصحن ونصر ١٩٩٤، الصادق ١٩٩٢).

وقد قامت لجنة المنظمات المهنية (COSO,1992) والتى تتكون من ممثلين لمجمع المحاسبين القانونين الأمريكى، وجمعية المحاسبة الأمريكية، ومجمع المراجعين الداخليين، ومجمع المحاسبين الإداريين، ومجمع المديرين التنفيذيين، بوضع تعريف ومعيار شامل للرقابة الداخلية يمكن أن تعتمد عليه المنشآت فى تقييم نظم الرقابة الداخلية لديها وتحديد كيفية تطويره. وأوضحت اللجنة أن الرقابة الداخلية هى عملية تتأثر بمجلس إدارة المنشأة وإداراتها والعاملين بها، وهذه العملية مصممة لكى تقدم تأكيداً معقولاً لما يضمن تحقيق الأهداف فى المجالات التالية: (Colbert,1994;Rezaee,1995;Vanasco et al;1995)

- إمكانية الاعتماد على التقارير المالية.

- الالتزام بالتشريعات والإجراءات التنظيمية.

- كفاءة وفعالية العمليات.

٤- الموقف المالى للمنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار:

يتوقع الرأى العام من المراجع إعطاء إشارات للإنذار المبكر بخصوص الشركات الفاشلة أو المفلسة،ولقد ذكر أحد أعضاء الكونجرس الأمريكى عام ١٩٨٥ - وهو من المهتمين بأعمال المحاسبة والمراجعة فى أمريكا - أنه من الصعوبة بمكان فهم كيف تستطيع المنشأة الحصول على تقرير نظيف فى يوما ما، ثم تنهار بعد ذلك مباشرة (Dingell, 1985)

ولقد وصف إرشاد المراجعة رقم (٣٣) الصادر عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين بعنوان "الاستمرارية" المتطلبات المهنية من المراجع فيما يتعلق بفرض الاستمرار. فعند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وتقييم نتائجها، يجب أن يكون المراجع حذراً لاحتمال الشك فى فرض الاستمرار الذى أُعدت على أساسه القوائم المالية. وعندما يثار هذا الاحتمال، يجب على المراجع أن يجمع أدلة إثبات كافية ومناسبة لتأكيد أو نفى شكوكه. وبعد جمع الأدلة الكافية، فإنه إذا توافر لدى المراجع القناعة بأن فرض الاستمرار يمكن تبريره وقبوله، فإنه من المناسب إصدار تقرير غير مقيد (نظيف). أما إذا لم يستطع المراجع إزالة شكوكه حول استمرارية المنشأة، فإنه من الواجب عليه فى تلك الحالة إصدار تقرير مقيد بالتحفظات. وينبغى على المراجع أيضاً التحقق من الإفصاح المناسب فى القوائم المالية عن الظروف الرئيسية التى تثير الشك بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار فى المستقبل القريب، فضلاً عن لفت الانتباه بصراحة فى تقريره نحو إمكانية عدم قدرة المنشأة على الاستمرار.(إرشاد المراجعة ٣٣، فقرة ١٤ : ١٣٨)

وعلى الرغم من أن الواجب المهنى واضح فى هذا الخصوص، بمعنى إذا كانت الحقائق والظروف التى توصل إليها المراجع تثير الشكوك حول مقدرة المنشأة على الاستمرار، فإنه يجب عليه أن يبدد هذه الشكوك أو أن يفصح عنها فى تقريره. إلا أن المراجعين فى كثير من الأحيان لا يقومون بهذا الواجب، وربما يرجع ذلك إلى عدم الحرص أو عدم اليقظة عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بشأن احتمال فشل تلك الشركات، ونتيجة لذلك لم تتوافر لديهم الشكوك التى يفصحون عنها، والتى كان من الممكن أن تتوافر لديهم إذا بذلوا العناية المهنية الواجبة.

وقد تبنى المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين نشرة معايير المراجعة رقم ٥٩ بعنوان " دراسة المراجع لقدرة المنشأة على الاستمرار فى نشاطها " والتى أوضحت واجبات المراجع بشكل أكثر تحديداً عن ذى قبل فى محاولة لتضييق فجوة التوقعات فى هذا الخصوص، فقبل صدور هذه النشرة، كان مطلوباً من المراجع فى الولايات المتحدة أن يكون على وعى ودراية بأن إجراءات المراجعة قد تكشف معلومات تفيد عكس فرض الاستمرار، فى حين تطلبت هذه النشرة مراعاة ما إذا كان هناك شك جوهرى بشأن مقدرة المنشأة على الاستمرار لفترة من الوقت لا تتجاوز سنة واحدة بعد تاريخ القوائم المالية التى خضعت للمراجعة. فإذا ما توافر هذا الشك، وجب عليه الإفصاح عن ذلك فى تقرير المراجعة. (AICPA,1988 :317)

٥- اكتشاف الغش والمخالفات والتقرير عنها:

تعد مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والمخالفات والتقرير عنها، أحد المجالات الهامة التى ساعدت على ظهور فجوة التوقعات فى مهنة المراجعة، حيث يعتقد معظم مستخدمى القوائم المالية وتقرير المراجعة أن التقرير النظيف يعنى أن المراجع قد اكتشف كل الأخطاء المادية الناتجة عن الغش Fraud أو المخالفات Irregularities التى تكون قد حدثت أثناء السنة المالية محل المراجعة. وبالتالى فإن لدى مستخدمى القوائم المالية توقعاً عالياً بأن يكتشف المراجع الغش والمخالفات بالمنشأة محل المراجعة، وذلك كهدف أساسى وضرورى لعملية المراجعة، فى حين تختلف المعايير والتوصيات الصادرة عن المنظمات المهنية عن وجهة النظر السابقة. فلقد ركزت تلك التوصيات فى البداية على حدود المراجع بشأن اكتشاف الغش والمخالفات فقللت من التأكيد على مسئولية المراجع فى هذا الخصوص، وذلك بالإشارة إلى أن الإدارة هى المسئولة فى المقام الأول عن الغش، وبالتالى من الأفضل منعه أو اكتشافه بواسطة إدارة المنشأة عن طريق توفير الإجراءات المناسبة والفعالة للرقابة الداخلية.(Boyd; et al , 2001)

وقد تعرضت المهنة للكثير من الانتقادات فى هذا الشأن، فعلى سبيل المثال لفت أحد الكتاب النظر إلى حقيقة عدم موافقة الرأى العام والصحافة المالية على الرأى الذى تبنته المنظمات المهنية فى ذلك الوقت، وهو أن الغرض من المراجعة ليس اكتشاف الغش، وأضاف أنه إذا لم تهتم المراجعة بكشف حالات الغش المادية، فإنها تكون ذات فائدة محدودة جداً (Morison, 1970 :444). ولقد تعاظمت الضغوط بعد ذلك على المراجعين بشأن

تحمل مسئولية أكبر عن اكتشاف الغش، ففى أواسط الثمانينات أعلن كل من (Fletcher & Howard) ، وهما الوزيران المفوضان لشئون الشركات والمستهلكين فى إنجلترا، أنهما يعتقدان أن المراجع فى الخط الأمامى لحماية الرأى العام فى مكافحة الغش، وطالبا المراجع بتوسيع واجباته فى هذا الخصوص (Smith, 1985 : 10) .

وفى رؤية مماثلة فى أمريكا، خلصت اللجنة القومية المشكلة لدراسة التقارير المالية الإحتيالية، The National Commission of Fraudlent Financial Reporting إلى أن للمراجع دور كبير ولكنه ثانوى بالنسبة لدور الإدارة، فى منع واكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم والتقارير المالية (AICPA, Treadway Commission,1987) . وقد أصدر مجلس معايير المراجعة الأمريكى المعيار رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٨ والذى تطلب من المراجع أن يقدم تأكيد ملائم عن اكتشاف الغش والمخالفات، وقد تبنى هذا المعيار مدخلاً إيجابياً إلى حد بعيد فى تحديد واجبات المراجع فيما يتعلق باكتشاف الغش والتقرير عنه، فبدلاً من الإصرار على الطابع الدفاعى السابق وعدم الاعتماد على المراجعة فى اكتشاف الغش، والأمور غير العادية أو الشاذة، فقد ذكر المعيار" أنه بسبب خصائص الأمور الشاذة، خصوصاً تلك التى تتضمن تزويراً أو تزيفاً أو غشاً، فربما لا تكتشف المراجعة المصممة والمؤداة بشكل سليم غشاً مادياً وهاماً، وعلى أية حال يجب على المراجع: (AICPA,1988, Para:7-8)

- بذل العناية المعقولة والواجبة فى تخطيط وتنفيذ وتقييم نتائج إجراءات المراجعة.

- ممارسة درجة معقولة من الشك المهنى لتحقيق الضمان المناسب بأن الأخطار المادية، أو الأمور الشاذة سوف يتم اكتشافها.

كما أصدر المجلس بعد ذلك المعيار رقم ٨٢ سنة ١٩٩٧ بعد عقد تقريباً من إصدار المعيار رقم ٥٣ فى محاولة لتوضيح وليس زيادة مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والمخالفات (AICPA,1997) .

ويتفق إرشاد المراجعة رقم ١١ بعنوان "الغش والخطأ" الصادر عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين، مع موقف المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين، حيث يؤكد على أن مسئولية منع واكتشاف الغش والأخطاء تقع أساساً على عاتق الإدارة من خلال تصميم وتنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية. حيث ذكر فى الفقرة الخامسة " يسعى المراجع للحصول

على التأكيد المناسب بعدم وقوع غش أو خطأ مادى بالقوائم المالية، أما فى حال وقوعهما فإن عليه التأكد من إظهار أثر الغش فى القوائم المالية بطريقة سليمة، ومن أن الخطأ قد تم تصحيحه. وبناء عليه يجب على المراجع تخطيط عمله من أجل أن يكون هناك توقعاً معقولاً لاكتشاف التضليل فى المعلومات المالية والناتج عن الغش أو الخطأ." (المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين، إرشاد رقم ١١ : ٥٤-٥٥).

مما سبق يتضح أن واجبات المراجع بشان اكتشاف الغش والمخالفات ، ليست كافية لتلبية توقعات مستخدمى القوائم المالية. نتيجة لذلك فلا زالت توجد فجوة بين توقعات المستخدمين للقوائم المالية لدور المراجع وبين إدراك المراجعين لواجباتهم. إلا أن هناك بعض الاستجابات من جانب الجمعيات والمنظمات المهنية نحو محاولة تضييق تلك الفجوة ، فمن الملاحظ أن هناك تغير فى اتجاه تلك المنظمات نحو تحديد وتعريف واجبات المراجع فى هذا الخصوص، مما يعد تغيراً فى الموقف الدفاعى المعارض لقبول أى مسئولية محددة عن اكتشاف الغش والتقرير عنه، إلى الاعتراف بواجبات المراجع على نحو أكثر إيجابية.

٣-٢ فروض البحث:

فى ضوء التحليل السابق لمتغيرات البحث، ولمعرفة أثر تقرير المراجعة على وجود فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين، نتيجة الاختلاف بين فهم كل منهما لطبيعة ودور مهنة المراجعة، والتباين فى فهم المصطلحات التى يشتمل عليها تقرير المراجعة، فإنه يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالى:

الفرض الأول:

تعتبر تقارير المراجعة بمثابة أداة الاتصال بين المراجعين والمستثمرين، وتمثل رسائل موجهة من المراجعين إلى المستثمرين تحتوى على العديد من المعلومات التى يعتمد عليها المستثمرون فى اتخاذ قراراتهم. وبالتالى فإذا كان المستثمرون يفهمون المصطلحات المستخدمة فى تقارير المراجعين بشكل مختلف عن مفهومها لدى المراجعين، فإنه يمكن صياغة فرض العدم التالى:

"لا توجد فجوة توقعات بين المراجعين و المستثمرين فى فهم المصطلحات المستخدمة فى تقرير المراجع."

الفرض الثانى:

يساعد رأى المراجع على بناء الثقة والمصداقية فى القوائم المالية، ويتوقع المستثمرون أن تقرير المراجعة النظيف (الذى لا يشتمل على تحفظات) يمثل ضماناً وتأكيداً من المراجع بشأن دقة البيانات التى تشتمل عليها القوائم المالية، وبالتالى يمكن صياغة فرض العدم التالى:

"لا توجد فجوة توقعات بين والمراجعين و المستثمرين بشأن ضمان المراجع لدقة القوائم المالية"

الفرض الثالث:

يمثل استقلال المراجع مصدر الثقة فى القوائم المالية التى تحمل تصديقه، كما أن قيمة تقرير المراجع تكمن فى مدى ثقة المستثمرين فى استقلال المراجع عن المنشأة التى يقوم بمراجعتها، حيث لا تنحصر مسئولية المراجع فقط تجاه المنشأة محل المراجعة، إنما تمتد لتشمل جميع من يعتمد على تقرير المراجعة فى اتخاذ قراراته. وبالتالى يجب على المراجع فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتقدير مدى إمكانية الاعتماد علية فى تحديد حجم ونطاق المراجعة. وبالتالى يمكن صياغة فرض العدم التالى:

"لا توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بشأن استقلال المراجع ومسئوليته عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية".

الفرض الرابع:

إذا توافرت لدى المراجع الشكوك الجوهرية حول فرض استمرار المنشأة، فإنه يكون من الواجب عليه أن يجمع أدلة الإثبات الكافية والمناسبة لإزالة تلك الشكوك حول استمرار المنشأة لكى يصدر تقرير نظيف، وإذا لم يستطع إزالة تلك الشكوك وجب عليه إصدار تقرير متحفظ. ويتوقع المستثمرين من المراجع إعطاء إشارات لهم فى شكل تحفظات بشان فشل أو انهيار الشركات، بينما لا يقوم المراجعين فى كثير من الأحيان ببذل العناية المهنية الواجبة بشأن توقع فشل وانهيار تلك الشركات. وبالتالى يمكن صياغة فرض العدم التالى:

" لا توجد فجوة توقعات بين المراجعين و المستثمرين بشأن مسئولية المراجع عن ضمان استمرار المنشأة وقدرتها المالية.

الفرض الخامس:

يتوقع الكثير من المستثمرين أن اكتشاف الغش والاختلاسات يعتبر هدفاً أساسياً وضرورياً لعملية المراجعة، فى حين يعتقد المراجعين أن مسئولية منع واكتشاف الغش تقع أساساً على عاتق الإدارة، من خلال تنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية. إلا أنه يجب على المراجع بذل العناية المهنية الواجبة أثناء تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، لاكتشاف الخطأ فى المعلومات المالية الناتج عن الغش والاختلاسات . و يمكن صياغة فرض العدم التالى:

"لا توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بشأن مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والاختلاسات والتقرير عنها"

٣-٣ مجتمع وعينة البحث:

يتضمن الهدف الأساسى للبحث تقييم مدى وجود فجوة توقعات بين المستثمرين والمراجعين نتيجة التباين فى فهم كل منهما لطبيعة ودور مهنة المراجعة، و للمصطلحات التى يستخدمها المراجعون فى تقاريرهم،ومدى مسئولية المراجع عن بعض الجوانب المتعلقة بعملية المراجعة. وتحقيقاً لهذا الهدف يتضمن مجتمع البحث فئتين هما المراجعون والمستثمرون، ويقترح (Chatfield, 1995) أن يكون عدد العينة مساوياً على الأقل لأربعة أضعاف عدد المتغيرات المستقلة، وعلى ذلك فإن مجتمع وعينة البحث يشتملان على كل من:

المراجعون باعتبارهم مقدمى خدمات المراجعة والمسئولون عن التصديق على القوائم المالية وإعداد تقرير المراجعة، ولقد تم اختيار عينة عشوائية منهم تضم مراجعين من مكاتب المحاسبة والمراجعة والجهاز المركزى للمحاسبات.

المستثمرون باعتبارهم المستخدمين الأساسين للقوائم المالية والمستفيدين من تقرير المراجعة، وقد تم تمثيل المستثمرين بعينة عشوائية تضم مديرى محافظ وصناديق الاستثمار فى البنوك والمحللين الماليين والعاملين فى شركات الوساطة المالية، باعتبارهم يمثلون

وكلاء للمستثمرين ، وبعض ذوى الخبرة من المتعاملين فى الأسهم. و يوضح الجدول التالى عدد الاستمارات الموزعة والمعادة ونسبة الردود من كل فئة:

جدول رقم (١)

ملخص بعدد استمارات الاستقصاء الموزعة والمعادة ونسبة الردود

الفئة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الردود الصالحة للتحليل	نسبة الردود
المراجعون	١٥٠	٩٦	٦٤%
المستثمرون	١٥٠	٧٢	٤٨%
المجموع	**٣٠٠**	**١٦٨**	**٥٦%**

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الردود كانت من جانب فئة المراجعين (٦٤%) أكبر من فئة المستثمرين (٤٨%) كما أن نسبة الردود لمجموع الفئتين (٥٦%) تعتبر ملائمة وكافية لتحليل البيانات فى مثل هذا النوع من الدراسات وبشكل يتفق مع الدراسات السابقة.

٣- ٤ أداة البحث:

فى ضوء متغيرات الدراسة وفروضها ، ولاختبار مدى وجود فجوة توقعات بين معدى تقرير المراجعة وهم المراجعين ومستخدميه من المستثمرين، تم تصميم استمارة استبيان لمعرفة أراء واتجاهات كل فئة. ولقد اشتملت تلك الاستمارة على قسمين رئيسيين على النحو التالى:

القسم الأول:

ويختص بأسلوب التعبير عن الرأى فى تقرير المراجعة، وقد اشتمل هذا القسم على عنصرين ، العنصر الأول لقياس مدى فهم وتفسير كل من المراجعين والمستمرين لمعنى المصطلح الوارد بمعيار المراجعة المصرى رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٠٠ للتعبير عن رأى المراجع "تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة" طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وقد تم

تقديم ثلاث بدائل على أن يقوم المراجع أو المستثمر باختيار البديل الذى يعبر عن تفسيره لهذا المصطلح، ,وإذا لم يكن أى من هذا البدائل يعبر عن اختياره، يقوم بنفسه بالتعبير عن مفهومه بصورة مختصرة كبديل رابع. أما العنصر الثانى لقياس مدى أهمية استخدام تقرير المراجعة النظيف (الذى لا يشتمل على تحفظات) بغض النظر عن أى مصطلحات أو عبارات يحتوى عليها التقرير للتعبير عن رأى المراجع.

القسم الثانى:

ويشمل على أربعة عشر عنصر تمثل مختلف القضايا التى تناولتها فروض الدراسة،وتعكس ما يجب أن يشتمل عليه تقرير المراجعة النموذجى غير المتحفظ، وفقاً لأدبيات الدراسة على النحو التالى:

- الأربعة عناصر الأولى تتناول دور المراجع كضامن لدقة القوائم المالية.

- العناصر من الخامس حتى السابع تتعلق باستقلال المراجع ومسئوليته عن فحص نظام الرقابة الداخلية.

- العناصر من الثامن حتى الحادى عشر تتعلق بالموقف المالى للمنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار.

- العناصر من الثانى عشر حتى الرابع عشر تتناول مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والمخالفات والتقرير عنها.

وقد تم مطالبة كل فرد فى العينة بإبداء رأيه بشأن كل عنصر من العناصر التى تشتمل عليها استمارة الاستبيان، لتعكس درجة التأييد أو المعارضة للعنصر من وجهة نظره، وذلك وفقاً لمقياس ليكرت الشهير ذى الفئات الخمس، بحيث يكون لكل عنصر خمس اختيارات يتم إعطاء درجة محددة لكل منها على النحو التالى:

(١) غير موافق نهائياً، (٢) غير موافق، (٣) محايد، (٤) موافق، (٥) موافق تماماً.

ومن أجل تحسين مستوى صدق الأداة وثباتها فقد تم الاختبار القبلى لها عن طريق عرض استمارة الاستبيان على بعض المراجعين والمحللين الماليين والمستثمرين لأخذ أراءهم حول وضوح الصياغة وعدم وجود صعوبة فى فهم العناصر وكيفية الإجابة عليها،

وقد ترتب على ذلك تعديل صياغة بعض العناصر لإزالة ما بها من غموض. وقد تم اختبار ملائمة أداة البحث باستخدام اختبار معامل ارتباط ألفا الإحصائى ، لقياس مدى التجانس الداخلى ومعامل الارتباط بين العناصر التى تشتمل عليها استمارة الاستبيان، وتبين أن قيمته تعادل ٨٦% تقريباً - وبما يزيد عن النسبة المناسبة للقبول فى مثل تلك الدراسات (٨٠% (Nunnally, 1978 :245)،(

٣-٥ أساليب التحليل الإحصائى:

تمت عملية تحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ،ونوع العينة، وأهداف الدراسة وذلك باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، وقد استخدم الباحث أسلوب النسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعيارى، وتوزيع (ت) لاختبار عينتين مستقلتين (Independent Samples T- Test وذلك لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لدى فئتى العينة وذلك عند مستوى معنوية = ٥%).

٤- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

أوضحت نتائج التحليل الإحصائى للبيانات التى تم الحصول عليها من استمارات الاستبيان ما يلى:

- مدى فهم المستثمرين للمصطلحات التى يستخدمها المراجعين فى تقرير المراجعة:

يلخص الجدول رقم (٢) نتائج اختبار الفرضية الأولى، والتى تقيس مدى وجود فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين فى فهم المصطلحات المستخدمة فى تقرير المراجعة، ويشمل الجدول على عنصرين على النحو التالى:

- العنصر الأول: يقيس مدى وجود فجوة بين فهم المراجعين والمستثمرين للمصطلح الوارد بمعيار المراجعة المصرى للتعبير عن رأى المراجعين فى تقارير المراجعة "تعرض بوضوح فى كل جوانبها الهامة" طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وما إذا كان هذا المصطلح يضيف شيئاً لفهم كل من المراجعين والمستثمرين لعبارة معروضة "طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية". وقد أوضحت النتائج موافقة كل من المراجعين والمستثمرين أن هذا المصطلح

يضيف شيئاً هاماً آخر لدى فهم كل من المراجعين والمستثمرين ،بالإضافة إلى أن القوائم المالية معروضة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وهو أن القوائم المالية معروضة بطريقة غير مضللة، وذلك بنسبة ٥٨.٣% من المراجعين، ٥٤.١ % من المستثمرين، أى أنه لا توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بخصوص هذا العنصر.

- العنصر الثانى: فى جدول رقم (٢) يقيس مدى أهمية تأثير تقرير المراجعة النظيف لدى كل من المراجعين والمستثمرين ، وذلك بغض النظر عن إى مصطلحات محددة يشتمل عليها التقرير. وأوضحت النتائج أيضاً اتفاق كل من المراجعين والمستثمرين على أن إشارة المعلومات التى ينقلها تقرير المراجعة النظيف أكثر أهمية من أى إشارة يتم نقلها عن طريق مصطلحات محددة يشتمل عليها التقرير، حيث وافق ٦٦.٣% من المراجعين، ٥٨% من المستثمرين على أهمية التقرير النظيف بغض النظر عن أى مصطلحات محددة يحتوى عليها.

جدول رقم (٢)

مدى فهم المراجعين والمستثمرين للمصطلحات المستخدمة فى تقرير المراجعة

" تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة"طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية
١- فيما يلى ثلاث بدائل لتفسير العبارة السابقة، من فضلك ضع دائرة حول رقم البديل الذى يعبر عن اختيارك (أ ، ب،ج،) ، وان لم يكن أى من هذه البدائل يعبر عن اختيارك، اشرح باختصار مفهومك لها فى الاختيار(د)

		المراجعين		المستثمرين	
		عدد	نسبة %	عدد	نسبة%
أ	-"تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة" وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية تعنى نفس المعنى الذى تعبر عنه عبارة " معروضة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية"، أى أن عبارة" تعبر بوضوح" تمثل إسهاب ولا تضيف شيئاً للمعنى.	٨	%٨.٣	٩	%١٢.٥
ب	- "تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة" تضيف إلى حد ما شيئاً إلى معنى العبارة ولكن ليس بالكثير، فمن المفترض أنه إذا كانت القوائم المالية معروضة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، أنها "تعبر بوضوح"	٢٢	%٢٢.٩	١٢	%١٦.٧
جـ	-"تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة" تضيف شيئا هاماً إلى معنى العبارة، فهى تعنى أن القوائم المالية معروضة بطريقة غير مضللة، وأن جميع الأحداث والعمليات الهامة قد تم الإفصاح عنها.	٥٦	%٥٨.٣	٣٩	%٥٤.١
د	- أخرى	١٠	%١٠.٥	١٢	%١٦.٧
	الإجمالى	**٩٦**	**%١٠٠**	**٧٢**	**%١٠٠**

تابع جدول رقم (٢)

٢- الصورة التى يعبر عنها تقرير المراجعة النظيف (غير المتحفظ) تكون أكثر أهمية من أى مصطلحات محددة يحتوى عليها التقرير.									
الفئة	**عدد**	**متوسط**	**الانحراف المعيارى**	**غير موافق نهائياً (١)**	**غير موافق (٢)**	**محايد (٣)**	**موافق (٤)**	**موافق تماماً (٥)**	**المجموع نسبة %**
المراجعين	٩٦	٣.٤٥	١.٠٦	٤.٧%	١٧.٦	١١.٤	٥٦.٢	١٠.١	١٠٠%
المستثمرين	٧٢	٣.٤٢	١.٠٩	٣.١%	٢٥	١٣.٩	٤٦.٣	١١.٧	١٠٠%

- **نتيجة اختبار الفرض الأول:**

تؤيد نتائج تحليل البيانات السابقة فى جدول رقم (٢) قبول الفرض الأول بالنسبة للعنصرين الأول والثانى ، حيث أوضحت نتائج اختبار العنصر الأول موافقة كل من المراجعين والمستثمرين على أن مصطلح "تعبر بوضوح" يضيف شيئاً هاماً إلى فهم كل من المراجعين والمستثمرين، أى أنه لا توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بخصوص هذا العنصر.كما أوضحت النتائج أيضاً اتفاق كل من المراجعين والمستثمرين على أهمية تقرير المراجعة النظيف بغض النظر عن أى مصطلحات محددة يشتمل عليها، مما يعنى عدم وجود فجوة توقعات بينهما أيضاً بخصوص هذا العنصر.

وبالتالى فإن نتائج الدراسة تؤيد قبول الفرض الأول بصورة كاملة والذى ينص على انه" لا توجد فجوة توقعات بين المراجعين و المستثمرين فى فهم المصطلحات المستخدمة فى تقرير المراجعة."

ويلخص الجدول رقم (٣) والذى يشتمل على أربعة عشر عنصر، مدى فهم كل من المراجعين والمستثمرين لطبيعة وأهداف مهنة المراجعة، ومسئولية المراجع فيما يتعلق ببعض الجوانب المحددة فى عملية المراجعة على النحو التالى:

جدول رقم (٣)

مدى فهم المراجعين والمستثمرين

لطبيعة وأهداف عملية المراجعة ومسئوليات المراجع

بغض النظر عن أى صياغة لغوية يشمل عليها تقرير المراجعة، يجب أن لا يصدر المراجع تقرير نظيف، إلا إذا استطاع أن يحصل على تأكيد مناسب بشأن العناصر التالية (١-١٤): من فضلك أختر الإجابة المناسبة لكل عنصر؟	الفئة	عدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	غير موافق نهائياً (١)	غير موافق (٢)	محايد (٣)	موافق (٤)	موافق تماماً (٥)	المجموع نسبة %
أولاً- ضمان دقة القوائم المالية:										
١- السياسات المحاسبية للمنشأة تعكس الوقائع الاقتصادية للأحداث والعمليات الأساسية.	المراجعين	٩٦	٤	٠.٨٩		١٠	٦.٥	٥١.٢	٣٠.٨	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٤.١٤	٠.٨٤		٣.٦	٤.٨	٥٢.٨	٣٦.٢	١٠٠%
٢- الإدارة لا تعارض تطبيق المبادئ المحاسبية التى تؤثر بصورة هامة على القوائم المالية.	المراجعين	٩٤	٣.٦٨	٠.٨٨		١٠.٧	١٥.٧	٦١.١	١٠.٢	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٣.٩٨	٠.٨٣		٥.٤	٩.٦	٦٠.٣	٢٣.٢	١٠٠%
٣- الإدارة لا تعارض فى الإفصاح عن أسس التقديرات التى تؤثر بصورة هامة على القوائم المالية.	المراجعين	٩٥	٣.٧٨	٠.٨٥		٦.٥	١٩.٢	٥٦.٧	١٦.٤	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٣.٩٥	٠.٨٧		٧.٤	٨.٠	٥٨.٠	٢٥.١	١٠٠%
٤- يتم الإفصاح عن جميع العناصر التى تهم مستخدمى القوائم المالية.	المراجعين	٩٦	٢.٢١	٠.٨٣		٤٠.٢	١١.١	١٣.٧	٤.٣	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٣.٦٦	٠.٩١		١٧.٤	١٧.٤	٣٠.٦	٣٠.٤	١٠٠%
ثانياً- استقلال المراجع ومسئوليته عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:										
٥- يجب أن يحافظ المراجع على استقلاله عن المنشأة التى يقوم بمراجعتها.	المراجعين	٩٦	٤.٧٣	٠.٤٨		٠.٠%	١.٣	٢٥.١	٧٣.٦	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٤.٣٦	٠.٩١		٤.٤%	٦.١	٢٩.٢	٥٨.٥	١٠٠%
٦- تحمل المراجع مسئوليته تجاه جميع الأطراف التى تعتمد على تقرير المراجعة فى اتخاذ قراراتها.	المراجعين	٩٦	٣.٠٤	١.٢١		٣٠.٤	١٩.٧	٢٨	١٣	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٣.٩٢	١.٠		١٣.٤	١٧.٣	٣٦.٦	٣٢.٧	١٠٠%
٧- الرقابة الداخلية للمنشأة فعالة.	المراجعين	٩٦	٢.٩٧	١.٨٣		٣٦.١	٢٣.٨	٢٣.٠	٧.١	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٣.٨٨	٠.٩٣		٥.٤	٢٠.٩	٤٣.٧	٢٧.٨	١٠٠%

تابع جدول رقم (٣)

	الفئة	عدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	غير موافق نهائياً (١)	غير موافق (٢)	محايد (٣)	موافق (٤)	موافق تماماً (٥)	المجموع نسبة %
ثالثاً- ضمان استمرار المنشأة ومقدرتها المالية:										
٧- المنشأة محل المراجعة سوف تظل مستمرة فى المستقبل القريب.	المراجعين	٩٦	٤.١٣	١.٠٨	٤%	٧.١	٣.٩	٤٢.٤	٤٢.٦	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٣.٥٢	١.٠٨	٣.٦%	١٤.٨	٢٤.٤	٣٧.٧	١٩.٥	١٠٠%
٨- المنشأة محل المراجعة سوف تظل مستمرة لفترة غير محددة.	المراجعين	٩٦	٢.٠	١.٠	٣٣.٢%	٤٢.٩	١٢.٥	٩.٥	١.٩	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٢.٩٢	١.٠٣	٨.٤%	٢٤.٩	٣٥.٢	٢٦.٢	٥.٣	١٠٠%
٩- الموقف المالى ونتائج الأعمال للمنشأة لن يتغير سلبياً بشكل معنوى فى المستقبل القريب.	المراجعين	٩٥	٢.٣٤	١.١٥	٢٤.٧%	٣٨.٦	١٧.٢	١٦.٤	٣.١	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٣.٠٣	١.٠٢	٥.٥%	٢٧.٤	٣٠.٥	٣٠.٨	٥.٨	١٠٠%
١١- الموقف المالى ونتائج الأعمال للمنشأة لن يتغير سلبياً بشكل معنوى خلال فترة غير محددة.	المراجعين	٩٦	١.٧٢	٠.٨٣	٥١.٨%	٢٩.٤	١٦.٦	٢.٢	٠.٠	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٢.٦١	٠.٩٧	١١%	٣٣.١	٣٩.٠	١٤.٨	٢.١	١٠٠%
رابعاً – الغش والاختلاسات:										
١٢- القوائم المالية لا تحتوى على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب الإدارة.	المراجعين	٩٥	٣.١	١.٢٥	٩.٦%	٢٨.٣	١٤.٧	٣٠.١	١٧.٣	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٤.١١	١.١١	١.٣%	١١.٠	١٠.١	٢٧.٧	٤٩.٩	١٠٠%
١٣- القوائم المالية لا تحتوى على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب العاملين.	المراجعين	٩٥	٢.٩٢	١.٢	١٣.٢%	٢٩.٠	٢١.٠	٢٨.٣	٨.٥	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٤.٠٩	١.١	١.٣%	١١.١	١٢.٦	٢٥.٣	٤٩.٧	١٠٠%
١٤- لا توجد عمليات غير نظامية قامت بها المنشأة.	المراجعين	٩٦	٢.٨	١.٢٥	١٥.٩%	٣٣.٢	٢١.٥	١٨.٢	١١.٢	١٠٠%
	المستثمرين	٧٢	٣.٩	١.١٣	١.٦%	١٣.٥	١٨.٢	٢٩.٧	٣٧.٠	١٠٠%

أولاً- ضمان دقة القوائم المالية:

تناولت العناصر الأربعة الأولى مدى فهم كل من المراجعين والمستثمرين لمسئولية المراجع عن ضمان دقة القوائم المالية، حيث أوضحت النتائج أن الرأى غير المتحفظ يجب أن لا يصدره المراجع إلا إذا استطاع أن يقدم تأكيد معقول Reasonable Assurance بشأن الأمور التالية:

العنصر الأول :أن السياسات المحاسبية للمنشأة تعكس الوقائع الاقتصادية الأساسية.

حيث بلغ المتوسط الحسابى للمراجعين فى هذا العنصر(٤) والمستثمرين(٤.١٤)، مما يدل على أنهما متفقان فى نفس الاتجاه، ولا توجد بينهما اختلافات معنوية، وبالتالى لا توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين فى هذا العنصر.

العنصران الثانى والثالث: يتناولان مدى تطبيق الإدارة للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ومدى معقولية أسس التقديرات المحاسبية التى تتبعها، وأثرها على القوائم المالية. وقد بلغ المتوسط الحسابى للعنصر الثانى للمراجعين(٣.٦٨) والمستثمرين (٣.٩٨)، وكلاهما فى اتجاه الموافقة، كما بلغ المتوسط (٣.٧٨) للمراجعين،(٣.٩٥) للمستثمرين فيما يتعلق بالعنصر الثالث، بمعنى أنهما فى اتجاه الموافقة أيضاً، مما يدل على عدم وجود اختلاف بينهما فيما يتعلق بتلك العنصرين، وبالتالى لا يوجد دليل على وجود فجوة توقعات أيضا فى تلك الجزئية.

العنصر الرابع: والذى يقرر أن المراجع يجب أن لا يصدر رأى غير متحفظ إلا إذا تم الإفصاح عن جميع العناصر التى تهم مستخدمى القوائم المالية. وقد بلغ المتوسط الحسابى بالنسبة للمراجعين فى اتجاه عدم الموافقة(٢.٢١) بينما كان المتوسط الحسابى للمستثمرين(٣.٦٦) فى اتجاه الموافقة ، ويبدو المتوسط الحسابى للمراجعين منخفض معنوياً عن المتوسط الحسابى للمستثمرين، وهذه هى الحالة الوحيدة التى اشتملت على أغلبية كبيرة من ردود المراجعين غير موافقين على هذا العنصر بلغت (٧٠.٩%) فى مقابل أغلبية من ردود المستثمرين موافقين بلغت (٦١%)، مما يدل على وجود فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين فيما يتعلق بهذا البعد من مسئولية المراجع.

نتيجة اختبار الفرض الثانى:

تؤيد النتائج السابقة المشار إليها فى جدول (٣) قبول الفرض الثانى بالنسبة للعناصر الثلاث الأولى ورفضه بالنسبة للعنصر الرابع، حيث أوضحت النتائج اتفاق كل من المراجعين والمستثمرين، على ضرورة أن تعكس السياسات المحاسبية للمنشأة الوقائع الاقتصادية للأحداث والعمليات الأساسية، وتطبيق الإدارة للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ومناسبة التقديرات المحاسبية المتبعة،مما يعنى عدم وجود فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بشأن تلك العناصر. أما بالنسبة للعنصر الرابع والخاص بالإفصاح عن جميع العناصر التى تهم مستخدمى القوائم المالية، فقد كانت ردود المراجعين فى جانب عدم الموافقة ،وذلك على عكس ردود المستثمرين التى جاءت فى جانب الموافقة.

وبالتالى تؤيد النتائج السابقة رفض الفرض الثانى بصورة جزئية والذى ينص على انه "لا توجد فجوة توقعات بين والمراجعين و المستثمرين بشأن ضمان المراجع لدقة القوائم المالية"

ثانياً- استقلال المراجع ومسئوليته عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

العنصر الخامس: والذى يقرر أن المراجع يجب أن لا يصدر رأى غير متحفظ إلا إذا استطاع أن يحافظ على استقلاله عن المنشأة التى يقوم بمراجعتها. المتوسط الحسابى بالنسبة للمراجعين بلغ (٤.٧٣) والمستثمرين (٤.٣٦) ، وكلاهما فى جانب الموافقة،إلا انهما مختلفان معنوياً. حيث يضع المراجعين أهمية الاستقلال فى درجة أعلى من المستثمرين.

العنصر السادس: والذى يقرر أن المراجع لا يجب أن يصدر تقرير المراجعة غير المتحفظ إلا بعد التأكد من القيام بمسئوليته تجاه جميع الأطراف التى يمكن أن تعتمد على تقرير المراجعة فى اتخاذ قراراتها. وقد بلغ المتوسط الحسابى للمراجعين (٣.٠٤) والانحراف المعيارى (١.٢١). مما يعكس التشتت الواسع فى ردود المراجعين (٤١%) موافقون، (١٩.٧%) محايدون، (٣٩.٣%) غير موافقين. مما يدل على أن المراجعين منقسمين فيما يتعلق بمسئولياتهم نحو المجتمع، مع معارضة (٣٩.٣%) منهم لتحمل المراجع المسئولية تجاه جميع الأطراف التى تعتمد على تقريره فى اتخاذ قراراتها. فى حين اقترب المتوسط الحسابى للمستثمرين (٣.٩٢) من اتجاه الموافقة، حيث وافق (٦٩.٣%) من المستثمرين على أن المراجع يجب أن يتحمل مسئوليته تجاه المجتمع وفقاً لفكرة (وظيفة كلب

الحراسة العام) Public watchdog function وبالتالى يمكن استنتاج وجود فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين فى هذا العنصر.

العنصر السابع: والذى يقرر أن المراجع يجب أن لا يصدر تقرير المراجعة النظيف إلا إذا استطاع الحكم بفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. فقد جاء المتوسط الحسابى للمراجعين فى مجال عدم الموافقة(٢.٧٩)، بينما جاء المتوسط الحسابى للمستثمرين مائلاً فى اتجاه الموافقة (٣.٨٨)، مما يدل على وجود فجوة بين توقعات المراجعين والمستثمرين فى هذا العنصر.

نتيجة اختبار الفرض الثالث:

تؤيد النتائج السابقة رفض الفرض الثالث بالنسبة للعنصرين السادس والسابع وقبوله بالنسبة للعنصر الخامس، حيث يتفق كل من المراجعين والمستثمرين على ضرورة استقلال المراجع عن المنشأة التى يقوم بمراجعتها، أى انه لا توجد فجوة توقعات بخصوص هذا العنصر، أما بالنسبة للعنصرين السادس والسابع بخصوص تحمل المراجع مسئوليته تجاه جميع مستخدمى تقرير المراجعة، والحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق فى المنشأة، فقد جاءت ردود المستثمرين فى اتجاه الموافقة بعكس ردود المراجعين التى جاءت فى جانب عدم الموافقة أو محايدة.

وبالتالى فان النتائج تؤيد بصورة جزئية رفض الفرض الثالث والذى ينص على انه

"لا توجد فجوة توقعات بين المراجعين و المستثمرين بشأن استقلال المراجع ومسئوليته عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية".

ثالثاً- ضمان استمرار المنشأة وقدرتها المالية:

العنصر الثامن: والمتعلق بضمان المراجع استمرار المنشأة فى المستقبل القريب قبل إصداره لتقرير المراجعة النظيف. بلغ المتوسط الحسابى للمراجعين (٤.١٣) فى مجال الموافقة، كما جاء المتوسط بالنسبة للمستثمرين يميل نحو الموافقة (٣.٥٢)، ولكنهما مختلفان معنوياً. حيث جاءت نسبة موافقة المراجعين على أهمية ضمان المراجع لاستمرار المنشأة (٨٥%) أعلى من نسبة موافقة المستثمرين (٥٧.٢%)،أى أن ضمان استمرار المنشأة فى المستقبل القريب أكثر أهمية فى رأى المراجعين من المستثمرين.

العنصر التاسع: والمتعلق بضمان المراجع استمرار المنشأة لفترة غير محددة.*

المتوسط بالنسبة للمراجعين (٢) والمستثمرين (٢.٩٢) وكلاهما فى جانب عدم الموافقة، ألا أنهما مختلفان معنوياً، فبينما لا يوافق أغلبية المراجعين (٧٦.١ %) على هذا العنصر،فإنه لا يوجد إجماع فى ردود المستثمرين، وقد جاءت ردودهم موزعة بين (٣٣.٣%) غير موافقين، (٣٥.٢%) محايدون، (٣١.٥%) موافقون، مما يدل على عدم وجود توقعات متجانسة من جانب المستثمرين ، وعلى ذلك لا يوجد دليل لوجود فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بخصوص هذا العنصر.

العنصر العاشر: والذى يقرر أن المراجع يجب أن لا يصدر رأى غير متحفظ إلا إذا استطاع أن يحصل على أدلة كافية بأن الموقف المالى للمنشأة لن يتغير سلبياً بشكل مختلف معنوياً فى المستقبل القريب.

المتوسط بالنسبة للمراجعين (٢.٣٤) فى جانب عدم الموافقة، وبالنسبة للمستثمرين (٣.٠٣) أى أنهم لا يميلون نحو الموافقة أو عدم الموافقة بصورة قاطعة بخصوص هذا العنصر(محايدون). ففى حين أشارت ردود المراجعين إلى عدم موافقتهم على ضمان الموقف المالى للمنشأة فى المستقبل القريب بنسبة (٦٣.٣%)، لم تشر ردود المستثمرين إلى رأى واضح فى هذا الخصوص (٣٢.٩%) غير موافقين،(٣٠.٥%) محايدون، (٣٦.٦%) موافقون. وبالتالى لا يوجد تفضيل واضح من جانب المستثمرين فى هذا العنصر، مما يدل على عدم وجود فجوة توقعات أيضاً فى هذه الحالة.

العنصر الحادى عشر: والخاص بضمان الموقف المالى ونتائج أعمال المنشأة خلال فترة غير محددة.

وقد بلغ المتوسط بالنسبة للمراجعين (١.٧٢) والمستثمرين (٢.٦١) وكلاهما فى جانب عدم الموافقة، إلا أنهما أيضاً مختلفان معنوياً، فبالرغم من أن عدم موافقة المراجعين كانت بنسبة كبيرة (٨١.٢%) فقد جاءت ردود المستثمرين متباينة وموزعة بين غير الموافقين (٤٤.١%) والمحايدون (٣٩%) والموافقون (١٦.٩%). وبالتالى لا يوجد دليل على وجود فجوة توقعات بينها أيضاً بخصوص هذا العنصرً.

*تم الرجوع فى هذا العنصر والعنصر رقم (١١) إلى استخدام "الفترة غير المحددة" للتعبير عن فترة تزيد عن عام من تاريخ القوائم المالية موضوع المراجعة كمقياس لفجوة المعقولية التى سبقت الإشارة إليها فى الإطار النظرى.

نتيجة اختبار الفرض الرابع:

تؤيد نتائج تحليل العناصر السابقة قبول الفرض الرابع بالنسبة لجميع العناصر التى يجب أن يقدم المراجع ضماناً بشأنها قبل إصداره لتقرير المراجعة النظيف، والتى تشتمل على ضمان استمرار المنشأة فى المستقبل القريب، حيث جاءت ردود المراجعين والمستثمرين فى اتجاه واحد بالموافقة فى هذا العنصر، وضمان استمرار المنشاة لفترة غير محددة حيث جاءت ردود المراجعين والمستثمرين أيضاً فى اتجاه واحد بعدم الموافقة على هذا العنصر. وبالنسبة لضمان الموقف المالى ونتائج الأعمال للمنشأة فى المستقبل القريب، فقد جاءت ردود المراجعين فى اتجاه عدم الموافقة، بينما لم يكن هنالك اتجاه محدد لردود المستثمرين، أما بالنسبة لضمان الموقف المالى ونتائج الأعمال للمنشأة خلال فترة غير محددة، فقد كانت ردود المراجعين والمستثمرين فى اتجاه واحد أيضا بعدم الموافقة على هذا العنصر.

وبالتالى فإن نتائج الدراسة تؤيد بصورة كاملة قبول الفرض الرابع الذى ينص على أنه

"لا توجد فجوة توقعات بين المستثمرين والمراجعين بشأن مسئولية المراجع عن ضمان استمرار المنشأة وقدرتها المالية".

رابعاً- الغش والاختلاسات:

العنصر الثانى عشر: والذى يقرر أن المراجع يجب أن لا يصدر تقرير نظيف إلا إذا كان لديه دليل مقنع بأن القوائم المالية لا تحتوى على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة.

وقد بلغ المتوسط بالنسبة للمراجعين (٣.١) أى أنهم محايدون بالنسبة لهذا العنصر بينما كان المتوسط بالنسبة للمستثمرين (٤.١١) فى جانب الموافقة، كما كانت متوسطات ردود المراجعين والمستثمرين مختلفة معنوياً، فبينما كانت ردود المراجعين موزعة بين الموافقين (٣٧.٤%) وغير الموافقين (٣٧.٩%)، فقد جاءت ردود المستثمرين مركزة فى مجال الموافقة بنسبة (٧٧.٦%)، وهذا التفضيل الواضح من قبل المستثمرين دليل على وجود توقع محدد من جانبهم لم يتم تلبيته من المراجعين، مما يدل على وجود فجوة توقعات فى هذا العنصر.

العنصر الثالث عشر: والخاص بعدم احتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب العاملين.

وقد بلغ المتوسط بالنسبة للمراجعين (٢.٩٢) فى جانب عدم الموافقة، وبانحراف معيارى مرتفع (١.٢) بينما بلغ المتوسط بالنسبة للمستثمرين (٤.٠٩) فى جانب الموافقة. كما كانت متوسطات المراجعين والمستثمرين مختلفة معنوياً، حيث جاءت ردود المستثمرين مركزة فى جانب الموافقة بنسبة (٧٥%) بينما كانت ردود المراجعين موزعة بشكل كبير (٤٢.٢%) غير موافقين، (٢١%) محايدون، (٣٦.٨%) موافقين، وهذا أيضاً دليل على وجود توقع محدد من قبل المستثمرين لم يتم تلبيته من المراجعين، مما يعكس وجود فجوة توقعات فى هذا العنصر كذلك.

العنصر الرابع عشر: والذى يقرر أن المراجع يجب أن لا يصدر تقرير نظيف إلا إذا كان لديه دليل مقنع بعدم قيام المنشأة بعمليات غير نظامية.

وقد جاءت الردود على هذا العنصر مشابهة لما ورد فى العنصرين السابقين،حيث بلغ المتوسط بالنسبة للمراجعين (٢.٨) فى جانب عدم الموافقة، والمستثمرين (٣.٩) فى اتجاه الموافقة.فبينما جاءت ردود المستثمرين بنسبة كبيرة فى جانب الموافقة(٦٦.٧%) فقد جاءت ردود المراجعين موزعة بصورة كبيرة وتميل أكثر نحو عدم الموافقة (٤٩.١%)، مما يعنى وجود فجوة توقعات أيضاً فى هذا العنصر.

نتيجة اختبار الفرض الخامس:

تؤيد النتائج السابق الإشارة إليها رفض الفرض الخامس بالنسبة لجميع العناصر المتعلقة بمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والاختلاسات، والتى تضمنت عدم احتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب الإدارة، حيث أوضحت النتائج توقع المستثمرين لهذا العنصر بنسبة كبيرة (٧٧.٦%) بينما لم يقدم المراجعين تأكيد محدد عن هذا العنصر.كما جاءت توقعات المستثمرين بالنسبة لضمان عدم احتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب العاملين فى جانب الموافقة،بعكس توقعات المراجعين التى جاءت فى جانب عدم الموافقة، وكذلك بالنسبة لضمان عدم قيام المنشأة بعمليات غير نظامية جاءت توقعات المستثمرين فى جانب الموافقة بعكس توقعات المراجعين التى جاءت فى جانب عدم الموافقة.

وبالتالى فإن نتائج الدراسة ترفض الفرض الخامس بصورة كاملة، والذى ينص على أنه " لا توجد فجوة توقعات بين المستثمرين والمراجعين بشأن مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والاختلاسات والتقرير عنها".

٥- الخلاصة والنتائج والتوصيات:

تناول هذا البحث مشكلة فجوة التوقعات فى مهنة المراجعة،وذلك من خلال تقييم مدى فهم كل من المراجعين والمستثمرين لطبيعة وأهداف عملية المراجعة،عن طريق عمل مقارنة مباشرة بين فهم كل منهما للمصطلحات المستخدمة فى تقرير المراجع، والعناصر التى يجب أن يشتمل عليها التقرير النموذجى غير المتحفظ، فى ضوء ما ورد بمعيار المراجعة المصرى رقم لسنة ٢٠٠٠ م . وأوضحت الدراسة أن فجوة التوقعات تتكون من عنصرين أساسيين هما: (١) فجوة المعقولية والتى تنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع من المراجع إنجازه وبين مدى معقولية إنجاز تلك التوقعات من جانب المراجع، (٢) فجوة الأداء وتنشأ نتيجة التباين بين التوقعات المعقولة من قبل المجتمع والأداء الفعلى للمراجع. وقد حاولت الدراسة توضيح مدى مناسبة ومعقولية توقعات المستثمرين، ودرجة تلبية المراجعين لتلك التوقعات، وأثر ذلك على وجود فجوة بين توقعات كل منهما. ودور مهنة المحاسبة والمراجعة فى محاولة تضييق وعلاج تلك الفجوة،وذلك عن طريق تصحيح التوقعات غير الواقعية لدى المستثمرين، ومحاولة تلبية التوقعات الواقعية من جانب المراجعين فى ضوء المعايير المهنية المناسبة، لبث الثقة والطمأنينة فى المعلومات المالية التى يعتمد عليها المستثمرون فى اتخاذ قراراتهم.

ويمكن إبراز أهم ما توصلت إليه الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج على النحو التالى:

١. تعدد القواعد المنظمة لتقرير المراجع فى مصر فيما بين التشريعات المختلفة، ودستور مهنة المحاسبة والمراجعة، وإرشادات المراجعة الصادرة عن معهد المحاسبين والمراجعين، واختلاف الصيغ المستخدمة فى التعبير عن دلالة المركز المالى ونتائج الأعمال فيما بين القواعد السابقةإلى أن صدر معيار المراجعة المصرى رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٠٠م بشأن تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية، متضمناً العناصر الأساسية لتقرير مراقب الحسابات.
٢. اتفاق غالبية المراجعين والمستثمرين على أن مصطلح "تعبر بوضوح" الوارد ضمن معيار المراجعة المصرى رقم ٢٠٠ يضيف شيئاً هاماً إلى فهم كل من المراجعين والمستثمرين لعبارة" معروضة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية "، وهو أن القوائم المالية معروضة بطريقة غير مضللة، وأنه قد تم الإفصاح عن

جميع الأحداث والعمليات الهامة. وكذلك اتفاق غالبية المراجعين والمستثمرين على أن دلالة الرأى النظيف أكثر أهمية من أى مصطلحات محددة يشتمل عليها التقرير للتعبير عن نفس الرأى.

٣. على الرغم من أن المراجعين والمستثمرين يميلون نحو الاتفاق على أهمية مصطلح ومدلول الرأى النظيف، فإنهم لا يتفقون على ما يجب أن يفعله المراجع أو يقوم بالحكم عليه قبل إصداره للتقرير النظيف، حيث أشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود فجوة توقعات بالنسبة للعناصر ٤-٦-٧-١٢-١٣-١٤ فى جدول (٣)، حيث يتوقع المستثمرون أن لا يصدر المراجع تقرير نظيف إلا إذا استطاع الحكم على العناصر التالية:

- أنه تم الإفصاح عن كل عنصر هام بالنسبة للمستثمرين.
- أن المراجع يتحمل مسئوليته تجاه جميع الأطراف التى تعتمد على تقرير المراجعة فى اتخاذ قراراتها.
- أن الرقابة الداخلية للمنشأة فعالة.
- أن القوائم المالية خالية من الأخطاء الناتجة عن تلاعب الإدارة.
- أن القوائم المالية خالية من الأخطاء الناتجة عن تلاعب العاملين.
- أن المنشأة غير متورطة فى عمليات غير نظامية.

وفى ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بما يلى:

- ضرورة التزام المراجعين بعناصر تقرير المراجع وفقاً لما ورد بمعايير المراجعة ، مما يحد من طبيعة وحجم الاختلافات فى تقارير المراجعة، وتوحيد الصيغة المستخدمة للتعبير عن الرأى ، واستخدام مصطلح "تعبر بوضوح" الوارد فى المعيار المصرى رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٠٠م بشأن تقرير المراجع على القوائم المالية للشركات المصرية ، حيث أنه المصطلح السائد الآن فى الممارسات الغربية وإصدارات الجمعيات والمنظمات المهنية، كما أن نتائج الدراسة التطبيقية قد أشارت إلى إضافته شيئاً هاماً لدى فهم كل من المراجعين والمستثمرين.
- ضرورة قيام المنظمات المهنية بالعمل على تدعيم استقلال المراجعين عن طريق التحديد الواضح لمهام المراجعين ومدى مسئوليتهم عن فحص نظم الرقابة الداخلية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادى تأثير الخدمات التى يقدمها المراجعين على استقلالهم.

- ضرورة تحديد واجبات المراجع على أساس فهم واضح لطبيعة وأهداف وظيفة المراجعة فى المجتمع، وتعديل توقعات المجتمع عن طريق سبل الاتصال الفعال وزيادة وعى وثقافة الرأى العام بوظيفة المراجعة وأهدافها.
- ضرورة قيام المنظمات المهنية بدورها فى هذا المجال، من خلال إصدار الإرشادات والمعايير التى تحكم مسئوليات وواجبات المراجع، فضلاً عن عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لمزاولى المهنة والأطراف المعنية،من أجل إيضاح المستجدات فى وظيفة المراجعة مع الموائمة مع مصلحة المجتمع.
- لا زالت هناك حاجة إلى مزيد من البحوث التطبيقية فى مجال تحديد وتعريف دور وأهداف وظيفة المراجعة فى المجتمع، ويمكن للبحوث المستقبلية استخدام متغيرات مستقلة أخرى لم تستخدمها الدراسة الحالية،أو أدوات وأساليب بحث مختلفة.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- إبراهيم ، أحمد على (١٩٩٨) . " دور مهنة المحاسبة والمراجعة فى بث الثقة والطمأنينة فى المعلومات المالية المقدمة لهيئة سوق المال لخدمة المستثمر العادى " ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** : كلية التجارة- جامعة بنها، ١ : ٣٣١-٣٨٣.

- المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين، **إرشادات المراجعة المصرية**، القاهرة، طبعة ١٩٩٧.

- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية, **معايير المراجعة المصرية** الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٠, الطبعة الأولى.

- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **القانون ٩٥ لسنة١٩٩٢**.

- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، **القانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٨.**

- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية**.

- السقا, السيد أحمد إسماعيل(١٩٩٧) . "فجوة التوقعات فى بيئة المراجعة:دراسة ميدانية فى المحيط المهنى فى المملكة العربية السعودية", **مجلة البحوث المحاسبية,** المجلد الأول: العدد الخامس

- الصادق، زكريا محمد (١٩٩٢) . **مقدمة فى مراجعة الحسابات** ، كلية التجارة- جامعة طنطا : ٧٥-٩٧.

- الصحن، عبد الفتاح، نصر ، عبد الوهاب (١٩٩٤) . **أصول المراجعة** ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية : ٣٢-٣٥.

- حجازى ، محمد عبد العزيز (١٩٩٩) . "إطار مقترح لمحتويات تقرير المراجعة التفصيلى لمراقبى الحسابات" ، **مجلة أفاق جديدة** : كلية التجارة- جامعة المنوفية.

- حسن ، حازم (١٩٩٩) . **مجلة المحاسب : جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، ٢ : ١-٢.**

- خاطر ، شوقى السيد ،الجندى، نجيب (١٩٩٨) . **أصول المراجعة** ، كلية التجارة- جامعة طنطا : ٢٢٩.

- خليل ، رمضان عطية حسن (١٩٩٨) . " أثر تقرير المراجعة المطول على زيادة وعى وإدراك قارئ القوائم المالية بنطاق مسئوليات وواجبات مراقب الحسابات" , **مجلة البحوث التجارية** : كلية التجارة- جامعة الزقازيق ، ١ : ١٣٣- ١٨١.

- **دستور مهنة المحاسبة والمراجعة المصرى**

- راضى, محمد سامى (١٩٩٩) . "فجوة التوقعات فى المراجعة: التشخيص والحلول- دراسة انتقادية" , **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** : كلية التجارة-جامعة الإسكندرية,العدد الأول, مارس ١٩٩٩ , الجزء الثانى

- شاهين ، إبراهيم عثمان (١٩٨٧) . " الاستجابة السلوكية لتقرير المراجع الخارجى" ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** : كلية التجارة- جامعة المنصورة ، ١ : ٢٨.
- مصطفى ، صادق حامد (١٩٩٤) . "نحو تضييق فجوة التوقعات فى مهنة المراجعة – دراسة تحليلية نقدية مقارنة" ، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين** : كلية التجارة- جامعة القاهرة ، ٤٦ : ٥٣-١٢٣.

- يوسف، ناجى لبيب (١٩٩٧) . "تقييم جودة المراجعة المالية للجهاز المركزى للمحاسبات للشركات المخصخصة" ، **مجلة البحوث التجارية** : كلية التجارة- جامعة الزقازيق ، ١ : ١٠٥-١٤٤.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- American Institute of certified Public accountants (AICPA) , (1998) . **" Horizons for the Auditing Standard Board**" . New York , NY : AICPA.

_____ . (1997) . **Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit . Statement on Auditing Standards No. 82** . New York , NY : AICPA.

_____ . (1996) . **Proposed Statement on Auditing Standards , Consideration of Fraud in a Financial Statement** . New York , NY : AICPA.

_____ . (1993) **. The Expectation Gap Standards : Progress, Implementation Issues, and Research Opportunities**. Edited by D. Guy , and A. Winters . New York , NY : AICPA.

_____ . (1988a) . **The Auditor's Consideration of an Entity's Ability to Continue as Going Concern. Statement on Auditing Standards No. 59**. New York , NY : AICPA.

_____ . (1988b) . **The Auditor's Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities. Statement on Auditing Standard No. 53**. New York , NY : AICPA.

_____ . (1982) . **Statement on Auditing Standards (SAS 5)** , New York , NY : AICPA , 1975 as amended by SAS 43 , New York , NY : AICPA.

- Arens, A. , J. Loebbecke , (1998) . **Auditing : An Integrated Approach** , Seventh Edition , Prentice Hall , : 37-39.

- Boyd , David ; Sanitnia , Boyd ; William , Boyd , (2001). "The Audit Report: A "misunderstanding gap" between users and prepares" .**The National Public Accountant** , Jan : 1-8 . Retrieved Jan.12,2001, From http://proquest.umi.com/pqd wep?

- Chandler, R. & Edwards, J.R., (1996) , "Recurring issues in auditing: back to the future?" . **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, Vol. 9, No. 2 : 4-29.

- Chatfield , C. , (1995) . **Problem Solving A statistician Guide** , Chapman & Hall , London.

- Commission on Auditor's Responsibilities (CAR) , (1978) (Cohen Commission) . **"Report, Conclusions and Recommendations"** . New York , NY : AICPA.

- Cox , C. and H. Wichmann , (1992) . "Towards more effective management letters in the government" . **Ohio CPA Journal** , 2 : 24.

- Dingell, J. , (1985) . "Accountants must clean up their act" **. Management Accounting** , May .

- Epstein M. , and M. Geiger, (1994) . "Recent evidence of the expectation gap" **Journal of Accountancy** , 177 (1) : 60-66.

- Gay, G., Schelluch, P., and Reid, L., (1997) " users perceptions of the auditing responsibilities for the pervention, detection and reporting of fraud,other Illegal Acts and Error" **Australian Accounting Review**, May :51-61.

- Gibson , K. , M. Pany , S. Smith (1998) "Do We Understand Each Other? " **Journal of Accountancy** , January : 53-59.

- Guy D. , and J. Sullivan , (1988) . "The expectation gap auditing standards" . **Journal of Accountancy** , 165 : 36-46.

- Harris, S. , and D. , Marxen , (1997) . "The auditor expectation and performance gaps : Views from auditors and their clients" . **Research in Accounting Regulation** , 11 : 159-176.

- Holt , G. and P. Moizer , (1999) . "The meaning of audit reports" . **Accounting and Business Research** , 187 : 111-121.

- Humphrey, G. G., Moizer, P. and Turley, S., (1992) **." The Audit Expectation Gap in the UK"**, London The Research Board, ICAEW.

- ICAEWC , (1989) . **Auditing Research Foundation: A framework for Auditing Research**.

- Lee, Tom, (1994) . "Financial Reporting Quality Labels: The Social Construction of the Audit Profession and The Expectation Gap", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 7, No. 2 : 30- 49>

- McEnroe, J., and S. Martens (1998) "Individual investors Perceptions regarding the meaning of US and UK audit report terminology :(Present fairly in accordance with GAAP) and (Give a true and fair view)" . **Journal of Business Finance Accounting** , 25 : 289-307.

- National Commission on Fraudulent Financial Reporting (the Treadway Commission) , (1987) . **"Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting**" . Washington, D.C. : Government Printing Office.

- Nunnally, J. (1978) . **Psychometric Theory**. New York, NY : McGraw-Hill .

- Porter, B. (1993) . "An empirical study of the audit expectation- Performance gap" . **Accounting and Business Research** , 93 : 49-68.

- Public Oversight Board (POB) . (1994) . **"Strengthening the Professionalism of the Independent Auditor"**. Stamford, CT : POB.

- Morison , A. , (1970) . " The Role of the Reporting Today" . **The Accounting Magazine** , Sept.

- Smith, T. , (1985) . " Expectation gap trips up fraud fight's frontline" . **Accountancy** , August.

- Sweeney, Breda, (1997) . " Bridging the expectations Gap – on shakey foundations", **Accountancy Ireland,** Apr. : 18-20.

- The International Auditing Practices Committee (IAPC) (1980) . **The International Federation of Accountants** (IFA) , ISA 13.

- U. S. General Accounting Office (GAO). (1996) . **"The Accounting Profession : Major Issues : Progress and Concerns"** : Washington, D.C. Government Printing Office.

- Zeune, Gary D., (1997) . "Bloodhounds not Watchdogs!", **Business credit**, Sep. : 30-32.